

PROVISIONAL

A/43/PV.10
10 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

| | | |
|--------------|--------------------------|----------|
| (الارجنتين) | السيد كابوتو | : الرئيس |
| (كوت ديفوار) | السيد ايسي (نائب الرئيس) | : ثم |
| (الارجنتين) | السيد كابوتو (الرئيس) | : ثم |

- إعلان جائزة نوبل للسلام
- خطاب السيد فرانسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا
- خطاب السيد بول بيا ، رئيس جمهورية الكامبيرون
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

- السيد نواتشوكو (نيجيريا)
- السيد موكومبي (موزامبيق)
- السيد اندريوتي (ايطاليا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥إعلان جائزة نوبل للسلام

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ الجمعية

العامّة أنباء أشق بأنّها ستكون مبعث اغتباط وفخر للمنظمة .

فقد أبلغتنا اليوم لجنة جائزة نوبل بقرارها منح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ إلى قوات الامم المتحدة لصيانة السلم . واللجنة بمنحها الجائزة إلى هذه القوات تعترف بأن السمي إلى السلم هو مهمة عالمية منوطة بالبشرية جمعاء ، أي بجميع دول العالم وشعوبه قاطبة .

ولم تكن الانجازات التي حققتها الامم المتحدة في الآونة الاخيرة مفاجئة أو من قبيل المصادفة ، بل هي نتاج عمل دائم ومتفان اضطلعت به المنظمة على امتداد سنوات طويلة في إطار أنشطتها لصيانة السلم . والجائزة هي تعبير عن التقدير للموقف المثالي لكل من خدموا هذه المنظمة ، كما أنها بوجه خاص إشادة بشجاعة وتضحيات كل من أسهموا ومازالوا يسهمون في عمليات صيانة السلم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أشارك في مشاعر

الارتياح والغبطة التي تملأ بلا ريب صدور جميع الممثلين في المنظمة إزاء منح جائزة نوبل للسلام لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم .

فمنذ إنشاء المنظمة أسهمت عمليات صيانة السلم إسهاما فعّالا في حفظ السلم في مجابهات شتى . وساعدت أيضا على منع نشوب النزاعات ، ونهضت بأهداف الميثاق ومقاصده بوجه عام .

ويوفر المناخ الدولي الجديد فرصة حقيقية كي تضطلع الامم المتحدة بدور أوسع

نطاقا في نظام الامن الجماعي الذي كانت عمليات صيانة السلم من أدواته الاساسية .

ومن ثم ، فقد سررنا أعظم السرور لهذا الشرف الكبير الذي أمبغ على المنظمة
فنحن نعتبر - واعتقد أننا على حق - جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ بمثابة تقدير للأمم
المتحدة ولاهدافها السامية ولمقاصدها ومبادئها - وأود أن أضيف - ولأمينها العام
السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي لا شك في أن جهوده الحصيعة والمتفانية كانت
عنصرا حيويا بل وحاسما في إيجاد هذا السياق الدولي الجديد الذي يتجلى لنا جميعا
بوضوح .

خطاب السيد فرانسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الان إلى

خطاب رئيس جمهورية فرنسا .

امصحب السيد فرانسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا ، إلى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب هنا في الامم المتحدة بفخامة السيد فرانسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا ، وأدعوه إلى إلقاء خطابه .

الرئيس ميتران (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أبدأ بالإشادة بحكومة

أعضاء الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين الذين عبروا بجلاء ، بانتخابكم رئيسا ، عن الاحترام الكبير الذي يكونه لكم وعن المكانة المرموقة التي تشغلها في عالم اليوم الارجننتين وأمريكا اللاتينية بأسرها .

وأود أن أضيف اني أقدر تمام التقدير الشرف العظيم الذي اتيح لي بهذه

الفرصة لاتحدث إلى الجمعية العامة مرة أخرى .

أمّا وقد علمت للتو ، كما علمت الجمعية ، بالانباء المتعلقة بجائزة نوبل

للسلام ، فإنني أود أن أقدم فوراً تهنئتي إلى الامم المتحدة لحصول قواتها لحفظ السلام على جائزة نوبل .

عندما جئت إلى هذه المنصة قبل خمس سنوات تقريبا ، كانت تسيطر على العالم

مجابهة بين الشرق والغرب ، وانتشار للصراعات الاقليمية ، وهوة تزداد عمقا بين

الشمال والجنوب ، وانتهاكات متكررة لحقوق الانسان وحقوق الشعوب . فهل اختفى هذا

الواقع الآن ؟ وهل اتجه كوكبنا بصورة حاسمة نحو الوحدة والسلام ؟ لا يمكنني أن ادعي

ذلك . فعلى الرغم من مرور السنين ، يبدو أنني أسمع الكلمات نفسها ، والتعاويذ

العقيمة ذاتها ، وكثيرا ما أرى نفس الامال ترتفع لتصطدم بنفس الواقع المريع .

ولا تزال آمال شعوب كثيرة لم تتحقق . فبعد انقضاء قرنين على إعلان حقوق الانسان وحقوق

المواطن ، لا يزال هناك العديد من سجون الباستيل ينبغي اقتحامها ، وحريات كثيرة ينبغي نيلها ، وحقوق كثيرة ينبغي مونها . ولكن يمكن تلمس بعض التقدم في أماكن متفرقة . وما كان يبدو راسخا لا يتزعزع بدأ يتحرك . فهل سيعاود الأمل مرة أخرى المجتمع البشري ؟

إننا نعلم كم نحن مدينون للسيد ريفان وللسيد غورباتشوف ، اللذين أهديا من الصحافة والشجاعة ما مكنهما من وضع نهاية لسباق التسلح ولتصاعد المجابهة . وبالمثل ، فإن الخصوم في بعض الصراعات الإقليمية - سواء أدركوا الحدود التي تكتنف أعمالهم أو أدركوا اضمحلال قوتهم ، أو غيروا من تقييم مصالح شعوبهم ، أو أرادوا الإسهام في التحرك العام نحو تخفيف حدة التوترات - يحاولون إخراج أنفسهم من تلك المأساة التي يعيشونها .

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الرجال والنساء المحبين للسلم في كل مكان ، والذين عملوا دون توقف لتحقيق هذه النتيجة . وينبغي لي أن أذكر من بينهم السيد بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، فبدون حكمته ومشابرتة واستعداداته المستمر للعمل ، وشروته الثقافية ، ما كان لنا أن نصل إلى ما حققناه .

فلاول مرة منذ الحرب العالمية الأخيرة تبدأ الدولتان العظيمتان في استطلاع طريق نزع السلاح . ويتعين القول إن اتفاقهما على إزالة القوات المتوسطة المدى للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أوروبا اتفاق طيب . وقد رحبت به باسم فرنسا من أول يوم دون تردد . ويحدوني الأمل الآن أن تحرز الولايات المتحدة والاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تقدما في تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية ، وفقا لما اعتزمه . وإذا ما قدر للمفاوضات الجارية بينهما أن تفضي إلى إبرام اتفاقات تتمشى مع قواعد التوازن والتحقق الحتمية ، فإن هذا سيقدم الكثير لتعزيز أمن الجميع .

ولهذه المسائل بطبيعة الحال أهمية كبيرة . ولكني كرئيس لدولة أوروبية ، أعطي الأولوية لتخفيض الأسلحة التقليدية المكتمة في أوروبا ، وهي مكتمة على نحو غير

متوازن ولغير صالح أوروبا الغربية . ويحدوني أمل صادق أن يتناول الاعضاء الخمسة والثلاثون ، المشاركون في المؤتمر المعنى بالامن والتعاون في أوروبا ، جوهر هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن .

لقد أتاحت لنا فرصة ، لم يسبق لها مثيل على مدى نصف القرن الماضي ، لنكفل إقامة توازن مستقر عند مستوى تسليح منخفض وكاف ومعقول . فهل سيتحقق هذا التوازن ، إن ذلك يعتمد على الإرادة السياسية للدولة المعنية . ولكن من يستطيع أن يتحمل مسؤولية رفض هذه الفرصة بدون ترو ؟

ومن الميسور وضع صيغة محددة للهدف : إنه ينبغي أن يكون لكل بلد قادرا على الدفاع عن نفسه ، حيث أن هذا من حقه ، دون أن يهدد أي بلد آخر . ولكن كيف نحقق هذا الهدف ؟ اسمحوا لي بأن أقدم بعض العناصر المقترحة للإجابة .

أولا ، بالتأكد أن ما من جيش أو مجموعة جيوش في المنطقة التي يتواجه فيها الشرق والغرب تمتلك وسائل لشن هجوم مباغت ، أو لشن حرب طويلة الأمد . ولتحقيق هذه الغاية ، سيكون من المستصوب وضع تدابير في تلك المنطقة لتخفيف سحب وتخفيف كفاءة القوات والمعدات - مثل الدبابات والعربات المصفحة وقطع المدفعية والجسور المنقولة وغيرها من معدات عبور الحواجز المائية - وتدابير للحد من القوات الاحتياطية ومخزونات الاسلحة .

وثانيا ، وضع إجراءات للتحقق والتفتيش للحيلولة دون وقوع انتهاك للمعاهدات .

وهذه التدابير الجديدة للشفافية والثقة يمكن أن تكمل على نحو مجد اجراءات هلسنكي .

وقد اتخذت بلادي عددا من المبادرات تتعلق بتحديد المجالات التي تطبق فيها هذه القيود ، والنسبة بين العتاد العسكري الجديد والعتاد الاجنبي ، والحد الاقصى الذي يمكن أن تبلغه قوات بلد واحد بالقياس إلى الجميع . كما أرى أننا ينبغي أن ندرس حالة المفاوضات في نهاية العامين المقبلين . فإذا كنا لم نحقق شيئا فلن يكون هناك ما يمنع الناس من ممارسة حريتهم . ولكن إذا تحققت نتيجة طيبة فإنها ستفتح آفاقا واسعة جديدة أمام مستقبل أوروبا . اننا جميعا ، سواء كنا من أبناء أوروبا الشرقية أو الغربية ننتهي إلى نفس القارة ونستمد تراشنا من نفس الثقافة . وبيدعونا كل من التاريخ والجغرافيا إلى أن نتجاوز في أناة وصبر المواجهة بين الكتلة المتحاربة بكل وسيلة ممكنة ومن أجل أمن الجميع .

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية التي لاحظنا للأسف في الماضي القريب ما جرته من خراب ، فينبغي أن نقضي عليها بأسرع ما يمكن . وما قاله الرئيس ريفان يوم الاثنين الماضي في هذا الموضوع صحيح تماما . فقد عبر عن رأيه بعبارة بلينية وقاطعة ، وكانت صدى لشواغلنا ، وجاءت في وقتها المناسب تماما خاصة وإن بلاده تمتلك هذه الأسلحة . وقد لاحظت بنفس الاهتمام أن الاتحاد السوفياتي ، الذي يحوز هذه الأسلحة أيضا ، قد أيد هذا الاقتراح .

والاقتراحات التي تقدمت بها فرنسا ، التي لا تمتلك أسلحة كيميائية ، تتألف من ثلاث فئات . فأولا ، إن بلادي وهي وديعة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، تؤيد بطبيعة الحال عقد اجتماع للدول الـ ١١٠ الموقعة على هذا الاتفاق . ويكون الهدف من هذا الاجتماع في رأينا هو معاودة التأكيد الرسمي بالالتزام بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية، ومنع انتشارها ، وتشجيع انضمام دول جديدة إلى البروتوكول ، وتحسين اجراءات التحقق . وباختصار ، إبراز الرغبة المشتركة في نجاح الاعمال الجارية حاليا في جنيف في إطار مؤتمر نزع السلاح .

وشانيا ، ترغب بلادي في زيادة دور الامم المتحدة في السعي إلى عدم انتشار الاسلحة الكيميائية واستخدامها . وفي عام ١٩٨٢ كانت فرنسا وراء تقديم القرار الذي أتاح للأمين العام أن يجري استقصاءات في تلك المناطق من العالم التي أُبلغ عن استخدام الاسلحة الكيميائية فيها . وقد أكد هذا الاجراء أن تلك الاسلحة قد استخدمت فعلا . ولنمضي إلى ما هو أبعد من ذلك : ولنعمل على ايجاد أوضاع تجعل من المستحيل على أية دولة أن تستخدم الاسلحة الكيميائية من أجل تسوية مشكلاتها الداخلية أو الخارجية دونما عقاب . وإذا استخدمت أية دولة تلك الاسلحة بالفعل ، سيكون من اللازم . فيما أعتقد ، ضمن اجراءات أخرى ، أن يفرض حظر على كل الشحنات المرسلية اليها من المنتجات ، ومن التكنولوجيا ، وبوجه عام حظر إرسال الاسلحة إلى تلك الدولة . وفرنسا على استعداد من جانبها ، وبعد التشاور مع شركائها ، لأن تتقدم بمشروع قرار في هذا الشأن . وذلك دون المساس بأية جزاءات قد يقرها مجلس الامن .

والنقطة الثالثة والاخيرة ، وهي النقطة التي أود أن أبرزها بوجه خاص هي : إننا يجب ألا نكتفي بمنع استخدام الاسلحة الكيميائية . بل أن نمنع أيضا صناعتها . فخطورة الاعتماد على وجود الاسلحة الكيميائية وانتشارها تفرض علينا التعجيل بعملنا من أجل تدمير مخزوناتنا ، وكذلك فرض مراقبة دقيقة على الوسائل التي قد تمكن من إعادة انتاجها .

وبتوقيع الاتفاقية ، ستلتزم كل دولة حائزة لمخزونات من الاسلحة الكيميائية بتدمير مخزوناتها . ويرى الخبراء أن ذلك يستغرق سنوات عديدة ، وفي ذلك الوقت سيظل خطر الاسلحة الكيميائية قائما . ولهذا أعتقد أن مصانع انتاج الاسلحة الكيميائية ينبغي أن ترمد أبوابها منذ سريان الاتفاقية ، وأن توضع مثل المخزونات تحت الرقابة الدولية قبل تفكيكها . وتعلن فرنسا استعدادها منذ هذه اللحظة للتخلي عن أية امكانية لانتاج الاسلحة الكيميائية بنفس الشروط - أي اعتبارا من بدء سريان الاتفاقية الجديدة .

وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن يفرض على البعض حظر الاسلحة الكيميائية بينما يبقى آخرون ، بما فيهم الدول النووية ، مطلقى الايدي ولا يعملون بجدية لنزع الاسلحة النووية .

وأود في هذا الصدد أن أعيد إلى الأذهان أنني حددت وأنا أتحدث من فوق هذه المنصة في عام ١٩٨٣ ، الشروط التي توافق بلادي بمقتضاها على الاشتراك في الوقت المناسب في مؤتمر للدول الحائزة للأسلحة النووية لنزع السلاح النووي : وهي أن يحدث تضيق حاسم للفجوة القائمة بين ترسانات الدول الكبرى وترسانتنا ، ووقد سببنا التسلح في مجال الأسلحة المضادة للقذائف ، والأسلحة المضادة للتوابع ، والأسلحة المضادة للغواصات ، وتمحيح الاختلافات في الأسلحة التقليدية . ومازلت اليوم عند الرأي الذي أبديته وقتذاك .

وأود أن أضيف أن الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة ينبغي أن تمتد إلى الفضاء الخارجي وهو التراث المشترك للإنسانية . وهذا هو السبب في أن فرنسا تمارض سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولكنها تؤيد استخدام الوسائل الفضائية للمراقبة . وقبل إبرام المعاهدة الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى ، التي تزداد أهميتها كل يوم وضوحا ، وما نمت عليه من إجراءات التحقق الموقعي ، وهو بند لا يمكن أن يفالي المرء في تقدير قيمته مهما قال . كانت مفاوضات نزع السلاح تتمتع بسبب هذه المشكلة . وأثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي ، دعت فرنسا إلى الأخذ بالرقابة باستخدام التوابع والرقابة الاتوماتيكية ، وكذلك ما يسمى بالتفتيش الموقعي الروتينسي أو التفتيش الموقعي بالتحدي . ويمكننا الآن أن نحدد ، على أساس كل حالة على حدة ، مزيجا من وسائل الرقابة يتناسب مع كل اتفاق لنزع السلاح . ولكن لن يمكن عمل شيء إذا لم تتوافر الإرادة السياسية للدول .

وانتقل الآن إلى المنازعات الإقليمية ، ولا يعني إلا أن أرحب بالتطورات التي حدثت في منطقة الخليج ، والتطورات التي بدأت في أفغانستان ، وبما هو متوقع في الصحراء الغربية وكمبوديا ، وربما قبرص . ونحن لا نجد صعوبة في ذلك لأن فرنسا رفضت دائما الاعتراف بسياسة الأمر الواقع ، وأدانت في كل وقت أعمال الإرهاب أو الإذلال العسكري ، ودعت بلا كلل إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

ولا يمكن أن تخطر لي بحال فكرة التقليل من أهمية التقدم المحرز في الأشهر القليلة الماضية . غير أنني ألاحظ أن التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إذا كان قد إسهام من جهة في وقف القتال ، فإنه يظل من جهة أخرى غير كاف لإعادة إحلال السلم الدائم ، لأن أسباب الاقتتال العميقة لاتزال قائمة . واللاحظ في هذا الصدد أن فترة الانفراج الدبلوماسي هذه لم تشمل عدة أجزاء من العالم ، مثل الشرق الأوسط ، وأمريكا الوسطى على الرغم من خطة أرياس والعمل الذي تفضل به مجموعة كونتادورا وفريق ليما ، والجنوب الأفريقي الذي يسوده التوتر فترات الهدوء بين آن وآخر كنتيجة مباشرة لسياسة الفصل المنصري التي لا تطاق .

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم ما تحقق من منجزات والمساعدة على إخماد آخر ما تبقى من بؤر العنف . فعندما يسكت السلاح تبقى أمور كثيرة يتمين الإخطلاع بها ، كضمان الاتفاقات ، ومداواة الجراح ، والتوفيق بين الخصوم وإعادة بناء الاقتصاد .

وليس مجدياً أن نكيل الشناء للعمل الذي يفضل به الأمين العام ولشخصه إذا كنا ممنوع عنه تأييدنا غدا . فللسلم شمه وتبعاته : إذ يجب إرسال قوات مسلحة هنا ؛ وتنظيم استفتاء هناك ؛ وتقديم المعونة لإعادة البناء في مكان آخر . وكل هذا لابد من تمويله . وإنني لاكره أن أفكر في أن الدول ، وخاصة أكثرها قوة ، متبخل وتقتصر على جهود السلم بعد أن كانت تنفق عن سعة وسخاء على جهودها الحربية . وفي أفغانستان لا يمكن أن يرضي أحد عن أن تحل حرب أهلية محل صراع دولي . وينبغي لانسحاب القوات الأجنبية أن يفسح الطريق أمام استعادة ذلك البلد لسيادته وعودة اللاجئين وإعادة التعمير الاقتصادي ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بيقظة شديدة .

وإنني أمل أن يفضي وقد إطلاق النار بين العراق وإيران ، في أقرب وقت ممكن ، إلى إحلا سلم حقيقي وتسوية الصراعات وإعادة تعمير المناطق التي تعرضت للدمار وإعادة حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز .

إن أشار السلم تسري وتشع فيما حولها وستجني فوائده كل دول المنطقة وشعوبها . فكيف يمكننا في هذا الوقت ألا نفكر في مصير أقلية مثل السكان الاكبراد عانت معاناة مزدوجة ؟ وآمل أن يستمر التمايح الذي تجدد في المحراء الغربية . فبمقدورنا اليوم أن نصدق ذلك . ومن شأن هذا التطور أن يزيل عقبة أمام مشروع بناء المغرب العربي الكبير الذي يحمل في طياته السلم والرخاء ، وهو مشروع تؤيده فرنسا . ونحن نعول في هذا الصدد على حكمة الزعماء .

وفي الشرق الاوسط اوضحت انتفاضة الشباب الفلسطيني وقرار الملك حسين عامل الاردن مرة أخرى أن الامر الواقع لم يعد يحمي من يسمون إلى تسخيره لخدمة اغراضهم بل انه بات يشكل تهديدا متزايدا للخطر لمن يخضعون لمنطقه .

فلنرجع إلى المبادئ الاساسية لتسوية دائمة ، كما عرفتھا الامم المتحدة . إن كل الاعضاء يعرفون هذه المبادئ جيدا . ولقد اوضحتها من جانبي في الكنيست بالقدس وفي العواصم العربية سواء بسواء . فلإسرائيل الحق في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وللشعب الفلسطيني الحق في وطن وفي تقرير مصيره بنفسه .

ومن أجل التوصل إلى تسوية سلمية ، التي من شأنها أن تكرس هذه الحقوق ، يجب أن يقوم الحوار بين الطرفين . ويجب على كل من الاسرائيليين والفلسطينيين أن يقوم بنصيبه . ويجب على كل طرف أن يكون مستعدا لان يقر للآخر بما يطالب به لنفسه ، وأن يكون قادرا على الجهر بذلك بعبارات لا غموض فيها . وإنني اتفهم تماما مدى صعوبة اتخاذ الخطوة الاولى .

يجب على المجتمع الدولي ، من أجل تسهيل الحوار وإسقاط جدران الريبة أن يظلع بوضوح بدوره كوسيط . وشمة إجراء متاح وقائم في هذا الصدد يتمثل في المؤتمر الدولي . إن هذا المؤتمر هو الإطار الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يتقابل شركاء حقيقيون وأن يقيموا صلات شائبة فيما بينهم .

لقد أصبح المؤتمر الدولي بمثابة نقطة مرجعية . فلنحوله إذن إلى حقيقة واقعة . لقد اقترحت منذ فترة من الزمن أن تعكف لجنة تحضيرية على مهمة إرساء الاسس

التي يقوم عليها هذا المؤتمر . وقد اتفق السيد غورباتشوف معي على هذه الفكرة . وقد حان الوقت الآن لطرحها من جديد . ولذا فإنني اقترح إجراء مشاور دبلوماسي بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن بالاشتراك مع الامين العام . ومن شأن هذا العمل التحضيري أن يفضي إلى توصيات بشأن تنظيم المؤتمر المقبل وجدوله الزمني وتوصيات بشأن المشتركين فيه .

إن فرنسا ، التي لا احتاج إلى تذكير الجمعية العامة بالروابط التي تربطها بلبنان ، لن تكتفي بمراقبة ضياع استقلال ذلك البلد ووحدته . إننا نتخذ الامم المتحدة شاهدا على العقبات التي وضعت في طريق ممارسة الشعب لسيادته بحرية . ونحن نشاهد جيران ذلك البلد الاحتكام إلى العقل . إن لبنان المسالم والمتصالح لا يشكل تهديدا لأي طرف ، في حين أن لبنان الممزق والخاضع للصراع والنزاع سيظل بؤرة لانعدام الامن لنا جميعا . فلنحث اللبنانيين على أن يستمدوا من كرامتهم الوطنية ووطنيتهم القوة والشجاعة للإيمان ببلدهم . وبوسعي أن أؤكد للجمعية العامة ، على أية حال ، أن فرنسا ستظل واقفة إلى جانب الذين يكافحون في ظل الاحترام المتبادل من أجل مستقبل ديمقراطي للبنان ومن أجل سلامته الإقليمية وسيادته .

وفي مكان أبعد عنا ، صوب الشرق الأقصى ، تلوح نهاية معاناة كمبوديا . وإن القرار الذي أعلنته حكومة فييت نام بإنهاء تدخلها ومبادرات بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، والاعمال التي يضطلع بها قادة مثل الامير نوردوم سيهانوك يمكن أن تقربنا كلها من ساعة التسوية السياسية .

وإن بلدي ، الذي سهل عقد اللقاءات الاولى بين الشركاء الكمبوديين ، سيواصل العمل بمزيد من القوى في هذا الاتجاه وأمل أن يكون ذلك في القريب العاجل . ونحن مستعدون لدعوة الشركاء المعنيين ، إذا ما رغبوا في ذلك ، إلى الاجتماع في باريس في الوقت المناسب .

وأود عند هذه النقطة من كلمتي أن أخبر الجمعية العامة بأنه مهما كانت أهمية المواضيع التي تطرقت اليها هذا الصباح ، وهي نزع السلاح وتسوية الصراعات

الاقليمية ، فإنه لا يوجد في نظري شيء أكثر أهمية - وأكرر أنه لا يوجد شيء أكثر أهمية - من تقريب الفجوة الأخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . إن أسباب هذا التفاوت ، كما تعرف الجمعية العامة ، أسباب كثيرة سياسية واجتماعية واقتصادية وديمغرافية ومالية وغيرها . وقد وصلت هذه الأسباب إلى درجة من الخطورة دفعت بالكثيرين إلى فقدان إيمانهم بجدوى علاجها .

لكن فرنسا لا تذهب نفس المذهب ، فإنني أكرر منذ سبع سنوات - وأنا على ثقة من أنني لست الوحيد الذي أفعل ذلك - إنه من مصلحة الشمال أن يساعد الجنوب ، وإنه ليس هناك قدر محتوم ، وإن في استطاعة الانسان دائما أن يسيطر على سير الأحداث . وإنه من الضروري القيام بذلك على وجه السرعة . إذ أنني أرى في استمرار أوجه الاختلال الحالية السبب الرئيسي في الشقاء الرهيب والتعاسة البالغة التي متدفع العالم يقينا - أكثر من أي خطر آخر - إلى فوضى الحرب التي لا تنتهي . بل حتى إلى ما هو أسوأ منها .

ومع ذلك ، ما زالت المعونة الدولية الشنائية أو المتعددة الاطراف راکدة أو آخذة في التناقص . وفرنسا هي الوحيدة من بين كل البلدان المتقدمة صناعيا التي تخصص أعلى نسبة من إجمالي ناتجها الوطني للمعونة الإنمائية . أو مع ذلك تعتقد أنها لم تف بعد بواجبها - وأعني بذلك أنها مازالت تصبو إلى بلوغ هدف ال ٠,٧ في المائة . وعبء الديون يتطلب اجراء فوريا بصفة خاصة : وقد قدم عدد من المبادرات الهامة من جانب بلد أو آخر . وقد سبق لي أن اقترحت على البلدان الصناعية عندما اجتمعت في تورونتو هذا العام أن تيسر من شروط السداد تيسيرا كبيرا لأكثر البلدان فقرا . أما فرنسا فقد قررت إلغاء تلك الديون المستحقة لها على تلك البلدان . وهذه الخطوة الكبيرة ليست سوى بداية .

وما زالت الديون أيضا تمثل بالنسبة لبلدان أخرى مثقلة بها ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وإفريقيا عبئا لا يحتمل ، وهو يشكل في بعض الحالات تهديدا للديمقراطية . ويتعين على المجتمع الدولي إزاء هذه الحالة أن يثبت أنه يستطيع أن يكون أكثر واقعية وأكثر حنكة . إن كل الديون المستحقة يجب أن تسدد ، لكن يمكن الإقلال من تكلفة ذلك دون الإثقال على كاهل دافعي الضرائب في البلدان المدينة .

ومن ذلك مثلا أن الولايات المتحدة قامت في العام الماضي - في تحرك جريئ - بضمان نسبة من أصول القروض التجارية للمكسيك . وقد فكرت بلدان مختلفة وخبراء عديدون في انشاء صندوق متعدد الاطراف من شأنه أن يخفف تكلفة الديون عن طريق ضمان تسديد الفوائد المستحقة . ولقد طرحت وسائل هتى لتمويل هذا الصندوق .

وفي رأي فرنسا ، ان أفضل أسلوب هو إنشاء صندوق يتبع صندوق النقد الدولي لضمان دفع الفوائد التي تحصل على بعض القروض التجارية التي تحولت إلى منسندات . وهذا الصندوق سيقلل بقدر كبير النفقات المالية التي تدفعها البلدان المدينة ، ومن شأنه ان يشركها على نحو أكثر نشاطا في التجارة العالمية .

ولتمويل هذا الصندوق ، يتعين على البلدان المتقدمة النمو ان تخصص حصتها في دفعة جديدة من حقوق السحب الخاصة لتستخدمها البلدان النامية . واننسي أدرك ان تنفيذ هذا المشروع يتطلب تطبيق قواعد قانونية ومالية جديدة تماما . وقد يتطلب القيام بأعمال تحضيرية مطولة واجراء مشاورات عديدة بين الدائنين والمدنيين . إلا ان هذا الجهد وحده هو الذي يمكن ان يكون على مستوى التحدي .

لكن التنمية تتطلب أشياء أخرى عديدة ، أود ان أذكر منها ما يلي : تشبيبت حيلة صادرات البلدان الواقعة في نصف الكرة الجنوبي ، وتنويع انتاجها ورفع قيمته . ويتعين ان تأخذ جولة اوروغواي ذلك في الاعتبار . وهناك أيضا حماية البيئة التي تعرضت منذ فترة وجيزة للخطر من جراء إلقاء نفايات الشمال الصناعية في الجنوب . وعلى المجتمع الدولي ان يتفق على النظم والاحتياطات اللازمة . وهناك نقل للخبرة والتكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب على نطاق واسع . وأود في هذا الصدد ان أقترح نهجا جديدا على غرار المشروع الأوروبي المعروف بـ "يوركا" . الذي يؤدي فيه تشجيع الحكومة - إلى جانب المبادرات التي تتخذها طوعية الشركات والجامعات - إلى التعاون على قدم المساواة . وأضيف إلى هذه القاعدة الموجزة : البدء في برامج كبرى عالمية يمكن ان تعبئ طاقاتها للتوصل إلى تقديم المساعدة للمناطق التي تواجه كوارث ناتجة عن أسباب طبيعية أو عن حماقة الانسان . وأضرب مثالا يصلح بداية مناسبة لمشروع من هذا النوع ، هو تشبيبت مسار الأنهار التي اجتاحت بنغلاديش وتسببت في كارثة رهيبه ، وفرنسا من جانبها على استعداد للإسهام في ذلك .

منذ قرنين قامت فرنسا بثورة غيرت مجرى التاريخ في أرجاء العالم ، وعندما فعلت فرنسا ذلك اتخذت موقعها من معركة لم يتم إحراز النصر فيها بعد ، وهي ما زالت ضرورية من أجل تحقيق المزيد من الحرية والمساواة والإخاء ونحن إذ نتأهب للاحتفال بالذكرى المائتين لهذه الثورة ، نود ان ندافع بقوة أكبر من أي وقت مضى عن حقوق

الانسان اعتبارا من أول ما أعترف به منها إلى آخر ما ينادى به الآن : حقوق الافراد وحقوق الشعوب وحقوق الجنس البشري . وعلينا اليوم ، في بعض المواقف الطارئة التي تتسم بالفاقة المدقمة أو الظلم الشديد ، يجدر بنا أن نؤكد حق المساعدة الانسانية . إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الاساس الوحيد الصلد الذي يجب أن تبني عليه الديمقراطية ، وأفضل ضماناته هو الشغل الادبي للرأي العام واليقظة التامة . وهناك أناس كثيرون للغاية ما زالوا محرومين من أبسط حقوقهم الاساسية . وهناك العديد من الرجال والنساء والاطفال الذين لم يعرفوا عالما آخر غير عالم الفاقة ، ولم يعرفوا أفقا آخر غير ضياع الحقوق .

وقد حان الوقت للاعتراف بأن شمة حقوقا للانسان ولا بد من تحديدها . وأعني بذلك الحق في حماية بيئتنا الطبيعية في مواجهة بعض المتطلبات غير المسؤولة لاقتصادنا . ولقد أسعدني أن استمع إلى ممثل الاتحاد السوفياتي وهو يطالب بوضع خطة خاصة بهذا الموضوع قبل حلول عام ١٩٩٢ . وفي ذهني أيضا أوجه التخريب التي تسببها العقاقير المخدرة ، والامكانيات الهائلة للعلم وخاصة علم الهندسة الوراثية .

لقد نبهنا مؤتمر الفاشيزين بجائزة نوبل الذي عقدته في عام ١٩٨٨ بباريس إلى مخاطر ذلك . إن المعرفة في حد ذاتها ليست هي الخطيرة ، لكن تطبيقات العلم هي التي يجب التحكم فيها والرقابة عليها . وبما اننا مسؤولون بنسبة القوة التي نمتلكها الآن في نقل ميراث طبيعى سليم إلى أحفادنا ، يتعين علينا إرساء الاسس لاخلاقيات الفية السنين الثالثة .

وينبغي لي أن أتوقف هنا . وبما اننا نتطلع سويا إلى المستقبل فإنني أحلم بذلك اليوم الذي تتمكن فيه أوروبا - وهي تحاول تشكيل ذاتها - أن تتكلم بصوت واحد مستخدمة - كما فعلت توا - لغة السلم بين الأمم والشقة في مصير البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أشكر

رئيس جمهورية فرنسا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطحب الرئيس فرانسوا ميتران ، رئيس الجمهورية الفرنسية إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

خطاب السيد بول بيا ، رئيس جمهورية الكامبيرون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الان إلى

خطاب رئيس جمهورية الكامبيرون .

اصطحب السيد بول بيا رئيس جمهورية الكامبيرون إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة يشرفني

أن أرحب بقدوم فخامة السيد بول بيا رئيس جمهورية الكامبيرون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن أدعوه إلى القاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس بيا (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشركم على العبارات

الطيبة التي تفضلتم بها في الترحيب بي في هذه الجمعية العامة .

واسمحوا لي بأن أهنيكم على انتخابكم عن جدارة لرئاسة هذه الدورة ، وأن

أعرب عن أمني في أن تكمل أعمالها بالنجاح تحت قيادتكم .

ويسرني أيضا أن أحيي بحرارة الأمين العام السيد بيريز دي كوييار السني

أسعدنا أن نرحب به في الكامبيرون في بداية هذا العام . وكما تعلمون فإن الكامبيرون

تدين بوجودها للأمم المتحدة . لذلك فإنها مرتبطة أوثق الارتباط بهذه المنظمة التي

اضلعت بدور حاسم في تمكينها من نيل استقلالها .

وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام لتفانيه في خدمة منظمنا .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أكرر تأييدنا للجهود الجبارة التي يبذلها من أجل

تعزيز السلم والتعاون في العالم رغم المصاعب الاقتصادية السائدة حاليا .

وأود أيضا أن أقدم التهنئة إلى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم التي نالت

توا جائزة نوبل للسلام .

إننا الان على مشارف عام ٢٠٠٠ ، الذي يعد نقطة تحول في تاريخ البشرية .

وسنكون مسؤولين عن الكيفية التي تنطلق بها الالف عام القادمة ، وهل ستكون انطلاقة

ميسرة أم انطلاقة متعسرة .

ومن واجبنا جميعا أن نكفل مستقبلا طيبا للأجيال القادمة في أفضل ظروف ممكنة .

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على العالم اليوم نجد أنه يتسم بالازمات والنزاعات والفقر والجهل والابوثة والكوارث والظلم والاجفاف . ومع ذلك ، لم يحدث من قبل أن أتاحت لنا العلوم والتكنولوجيا الفرص التي تتيحها لنا اليوم للتغلب على الفقر والابوثة ، ولم تتح من قبل وسائل الاتصال المختلفة هذه الامكانيات الضخمة لتقريب المسافات ، ولكن لم تبلغ الازمات السياسية والاقتصادية من قبل المستوى الذي وصلت اليه الازمات في يومنا هذا .

ويجب التسليم بأن الأمم المتحدة تبذل كل ما في وسعها لتحسين العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي . وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، يتعيّن علينا أن نبذل المزيد . فكل نزاع يقوم يشكل عقبة في طريق التقدم . والتقدم يعتمد حتماً على الوثام والتشاور والاحترام المتبادل .

وينبغي أن تعتبر الدول نظراً لتكافلها الحتمي الأمم المتحدة محفلاً حيادياً يتم فيه التوفيق بين مواقفها وتسوية نزاعاتها بطريقة سلمية وبما يعود بالنفع على الاطراف المتنازعة ، وهذا أمر ممكن . فعلى الصعيد السياسي ، يعد المناخ الجديد الذي يسود العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مثلاً على امكانية تحقيق ذلك . وأن التزام هاتين الدولتين العظميين بإطلاع المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة مؤتمر نزع السلاح ، على التقدم المحرز في مفاوضاتهما والنتائج التي تسفر عنها خطوة حاسمة صوب السلم .

وإن تصميم الدولتين العظميين على العمل بصفة أوثق يدعونا إلى توقع تحقيق مزيد من النتائج المشجعة . ففي أفغانستان ، يعد الانسحاب الجزئي للقوات السوفياتية بارقة أمل بتطورات جديدة . وفي الصحراء الغربية ، تم قبول خطة السلم المقترحة من جانب السيد بيريز دي كوييار . ويبدو أن النزاع على الحدود بين تشاد وليبيا يتجه صوب تسوية تفاوضية . ولقد بذل العديد من الرؤساء الافارقة البارزين جهوداً دؤوبة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية . فهذه التسوية متمثل بالتأكيد انتصاراً عظيماً بالنسبة لهم ولافريقيا بأسرها . والحالة في القرن الافريقي تدعونا إلى التفاؤل أيضاً .

والجهود المبذولة من أجل تطبيع العلاقات بين اثيوبيا والصومال ينبغي أن تحظى بالتأييد والتشجيع . وفي أنغولا لا تزال المحادثات السلمية بين الاطراف المعنية جارية في برازافيل . وستسأنف المحادثات التي بدأت في جنيف بين ايران والعراق في أعقاب اتفاق وقف اطلاق النار في آب/اغسطس .

من جهة أخرى ، إن نظام الفصل العنصري البغيض لا يزال قائما في جنوب افريقيا ، وعلى الرغم من قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٠١ (١٩٨٧) لا تزال ناميبيا محرومة من استقلالها . وإن حل هذا النزاع سيمنح الدول المستقلة في المنطقة دون الاقليمية من أن تواصل ، في مناخ يسوده السلم والامن ، عملية البناء الوطني التي تقوضت نتيجة للهجمات وأعمال التخريب الاقتصادي التي يرتكبها المتمردون المسلحون من جانب جنوب افريقيا العنصرية . وإننا سنواصل تقديم تأييدنا لشعب يناضل من أجل قضية عادلة ، أي الكرامة الانسانية .

إن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهنا في الوقت الحالي ينبغي ألا تمنعنا من الوفاء بالتزاماتنا ازاء الصندوق الخاص للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا وصندوق العمل من أجل التصدي للغزو والاستعمار والفصل العنصري . كما ينبغي أن نواصل تقديم المساعدة للمناضلين من أجل الحرية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وكذلك دول خط المواجهة .

وإنني أدعو من جديد كل قوى السلم وكل الدول إلى ممارسة الضغط وفرض عقوبات اقتصادية الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا العنصري .

ولا تزال الحالة في الشرق الاوسط مبعث قلق عميق . وإن الكامبيرون التي تقيم علاقات الصداقة والتعاون مع كل دول المنطقة تدين تصعيد العنف . ويحدوني أمل خالص بأن يحل الحوار محل هذا العنف وأن يتيح للاطراف المعنية السعي إلى تحقيق سلم عادل ودائم . فقد آن الأوان لأن يجد المجتمع الدولي حلا سليما .

ولا تزال بؤر توتر عديدة قائمة أيضا في أمريكا اللاتينية وآسيا ، ويتعيّن علينا أن نلتزم باستعادة الهدوء .

والنتائج المشجعة المحرزة في الصحراء وأفغانستان وأنغولا وتشاد ما هي إلا دلائل على أنه من الممكن دائما إيجاد حل سليم اذا ما تم اعتماد الجدية و اظهار حسن النية .

وبغية ايجاد حل للآزمات الاقتصادية الخطيرة التي تحل بالعالم الثالث يجب ابداء التصميم الراسخ . ويتم التشاور من أجل ايجاد الحلول لمشاكل الفقر التي تعاني منها ثلاثة أرباع البشرية بنفس القدر من الأهمية التي يتسم بها السعي إلى حل النزاعات . وإن الحالة الاقتصادية السائدة في السنوات القليلة الماضية مروعة . فقد ازداد اختلال التوازن سوءا ، وتنعم الدول الغنية بازدهار متزايد في حين أن الموارد الطبيعية للبلدان النامية لم تعد تكفي للوفاء بالمتطلبات الأساسية لشعوبها . وبدأت الدول الأفريقية تدرك أنها يجب الاعتماد على نفسها وعلى جهودها بالدرجة الأولى . وفي مواجهة هذه الحالة الخطيرة اتخذنا تدابير ترمي إلى استقرار اقتصادنا وتحقيق الانتعاش على المدى البعيد . فنحن لا نرغب في أن نبقى دولا تابعة . ولقد تخلينا عن بعض المشروعات الانمائية أو أعدنا النظر فيها وقمنا بتخفيض نفقات الدولة .

وكان على بعض الشركات إما أن تغلق أبوابها أو تسرح موظفيها . ونحن جميعا على علم بخطورة الحالة .

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت بالاجماع خطة العمل لانعاش الاقتصاد الافريقي وتنميته . ولكن في سياق الازمة العالمية لا يكفي أن تؤلف هيئات دون اقليمية أو تحدد الاولويات القصيرة الاجل لتنشيط نمونا ، وخفض تعرض اقتصاداتنا للأخطار .

لقد تدنت أسعار المنتجات الاساسية الى أقصى حد في خلال الخمسين سنة الماضية . وانخفضت عائداتنا من التصدير انخفاضا يندر بالخطر ، بينما استمر ارتفاع أسعار السلع الانتاجية ، والمنتجات التامة الصنع التي نستوردها . وكان ما حدث ليس كافيا ، فقد اصطدمت منتجاتنا المصنعة بحاجز السياسات الحمائية من جانب الشمال الصناعي .

وترتب على هذا أن سجل ميزان مدفوعاتنا عجزا خطيرا . وزاد من خطورة هذا العجز عبء الديون الخارجية الواقعة على كاهلنا والاختلالات النقدية . ومحيح أننا نريد تسوية ديوننا ، ولكننا لا نملك الوسيلة لذلك . ولهذا فمن المنطقي والمحتتم أن نتدارس مع دائنينا الحلول التي تبيح لنا دفع الديون ، وأن ننقذ في الوقت نفسه اقتصاداتنا من الانهيار الكامل .

وما من طريقة لجأنا اليها لاحتواء هذا الموقف الا واصطدمت ببيئة دولية معادية . لقد زدنا من طاقة عملنا ، واحسنّا الادارة . وضاعفنا الانتاج ، ولكن الانخفاض الحاد في أسعار المواد الاولية ، وخفض المساعدات المالية من أجل التنمية ، وعبء المديونية الباهظ ، والتضخم ، وتذبذب أسعار الصرف ، وانعدام الحوار ، وهو أمر ضروري لتحقيق نظام اقتصادي عادل ، كل هذه العناصر تعوق تقدم القارة الافريقية ، وتهدد مستقبل العالم .

وكما نعلم جيدا أن استقرار العالم أمر يهم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . ونحن ننتظر أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكثر ،

وأن يعتمد إجراءات محددة . والقرارات التي اتخذها عدد من البلدان المتقدمة النمو مثل كندا وفرنسا ، والتي اتخذت في اجتماع قمة السبعة في تورنتو تشكل بداية العمل الايجابي .

نحن لا نطلب صدقة ، نحن نطلب مساعدة تحل المشاكل الخطيرة التي تهتمنا جميعا . وكل منا له مصلحة في هذا . وليس هذا طريقا ذا اتجاه واحد . ومساعدة البلدان النامية على الخروج من الازمة يعني فتح أسواق جديدة أمام البلدان الصناعية ، وأسواق جديدة لمنتجاتها . والحلول موجودة ، وكل ما نحتاجه هو أن نسمي اليها قلبا وقالبا .

وقد برهنت الدول الكبرى سياسيا أنها عندما تريد شيئا يمكنها تحقيقه وهذا يصدق على الازمة الاقتصادية أيضا . فما نحتاجه هو الارادة .

والامم المتحدة بالنسبة لنا تمثل محفلا للتشاور والبحث عن حلول . وتعكس الامم المتحدة تصميم الامم على أن تعمل معا . والامم المتحدة جمعية ، إنها قوة يعتمد بها ، وأداة قوية من أجل التنمية . فلنتعلم كيف نستخدمها معا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة أود

أن أشكر رئيس جمهورية الكامبيرون على بيانه الهام الذي ألقاه لتوه .

امطبخ السيد بول بيا رئيس جمهورية الكامبيرون إلى خارج قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد نواتشوكو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أود بالنيابة عن الوفد النيجيري أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة ، وانه ليسعدني أن أراكم في هذا المنصب الرفيع بسبب العلاقات الودية القائمة بين بلدينا . وإني على يقين من أن دورة الجمعية هذه ستستفيد من الخواص الاصلية التي تتميزون بها والتي ستطبقونها لدى الاضطلاع بمهامكم الرئاسية . وأود أن أؤكد لكم أن نيجيريا ستعاون معكم وتؤيدكم أثناء اضطلاعكم بهذه المهمة .

تعقد هذه الدورة في وقت حدث فيه تحسن كبير في المناخ السياسي الدولي . وأثبتت الأمم المتحدة قيمتها كأداة فعّالة وضرورية في عملية التفاوض المضنية بشأن الشروط المتعلقة بتسوية معظم المشاكل الاقليمية . إن ذلك ينبع بالخير بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة والانسانية . وأود هنا أن أن أهنئ الامين العام على الدور القيادي الذي أداه من أجل السلم العالمي وتعزيز الأمم المتحدة .

إن منح جائزة نوبل للسلم لعام ١٩٨٨ ، منذ بضع ساعات ، لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة لهو أعظم تعبير عن التقدير الذي يمكن أن تناله منظماتنا في هذا الوقت ، ولكنه يعتبر أيضا تحديا للأمم المتحدة لتسعى الى تحقيق تقدم يتجاوز مرحلة حفظ السلم الى مرحلة صنع السلم . وتفتخر نيجيريا بوصفها رئيسة للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بعمليات حفظ السلم بأنها تشارك في عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة .

أما المناخ الاقتصادي الدولي فما زال سيئا للغاية بالنسبة للبلدان النامية . وتشمل مؤشرات هذه الحالة استمرار تدهور أسعار السلع الاساسية ، وتسردي معدلات التبادل التجاري بصفة عامة ، ومشكلة تزايد النزعة الحمائية ، وزيادة عبء الديون ، وتدفق رأس المال الصافي الى خارج هذه البلدان . ولم تبد البلدان المتقدمة النمو ، على نحو كاف ، الارادة السياسية المطلوبة لمواجهة هذه المسائل ،

ولاسيما مشكلة الديون . وفي الحقيقة أصبح عبء الدين معوقا رئيسيا لنمونا الاقتصادي وتنميتنا الاجتماعية . إن الحوار بين الشمال والجنوب فقد القوة الدافعة له ، وفقدت بالتالي الرغبة في اعادة النظر في العمليات التي يظلع بها بموجب النظام الاقتصادي الدولي .

إن أبرز مثال على هذه الحالة الاقتصادية المتردية التي تواجهها البلدان النامية هو ما يحدث في افريقيا . فالحالة الاقتصادية للقارة ما زالت حرجة . ولقد بدأنا اصلاحات رئيسية في اقتصاداتنا الوطنية في اطار تميمنا على تحسين اوضاعنا الاقتصادية ، ونفذ الكثيرون منا ، بشجاعة ، عمليات تكيف هيكلية أساسية تستهدف اعادة تنشيط اقتصاداتنا ، وتشجيع النمو وتعزيز التنمية .

ولقد تضمنت تدابير الإصلاح تخفيض قيمة عملاتنا بشكل كبير ، وتخفيض أو الفناء الدعم ، ونقل الشركات المملوكة للحكومة الى القطاع الخاص ، وتنظيم الادارات الحكومية . وتنطوي هذه التدابير على مخاطر سياسية ضخمة وتكاليف اجتماعية ناجمة عن التضحيات التي طلبنا من شعوبنا تقديمها . إن هذه التدابير تبرهن بكل تأكيد استعدادنا للقيام بكل ما يمكن تجاه اقامة اقتصادات معتمدة على الذات* .

ويتضح من الاستعراض والتقييم لنصف المدة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ أنه لم يتم بعد تسوية المصاعب الاقتصادية الجسيمة التي تواجهها البلدان النامية ، بل ان هذه المصاعب قد تفاقممت في معظم الحالات . وكانت مساهمات المجتمع الدولي في تنفيذ البرنامج أقل مما توقعته البلدان الافريقية . وعندما اعتمد البرنامج في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، منذ سنتين ، أشاد المجتمع الدولي بهذا البرنامج بوصفه استجابة ايجابية للمشاكل الاقتصادية الجسيمة التي تواجهها القارة الافريقية .

وتتمور نيجيريا البرنامج بوصفه اتفاقا بين البلدان الافريقية والمجتمع الدولي . ونحن في افريقيا نستمر في تنفيذ التزامنا بموجب هذا الاتفاق ونتوقع أن

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ايسي (كوت ديفوار) .

يفي المجتمع الدولي بالتزامه . ويجب أن نجد معاً الحلول لخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان الأفريقية عن طريق تخفيف العبء ، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ، ودعم اتفاقات تثبيت أسعار السلع الأساسية ، وهي أمور تعتمد عليها معظم اقتصادات البلدان الأفريقية .

وتواجه الحكومة النيجيرية تحديات التنمية الشاملة لاقتصادنا الوطني بشجاعة وتصميم لم يسبق لهما مثيل في تاريخنا . وتتركز الاستراتيجية حول تحديث وتحويل اقتصادنا الوطني . ولبلوغ هذه الغاية ، اعتمدنا برنامجاً للتكيف الهيكلي يستهدف تحسين أداءنا الاقتصادي . ولقد أتاح تنفيذ هذا البرنامج العديد من الفرص لمواطنينا ، وساعد على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في بلدنا .

ولقد برزت بوضوح ، من خلال تنفيذ هذا البرنامج ، لمدة سنتين ، المعوقات التي تحول دون تنفيذ تنميتنا . وتضم هذه المعوقات ، بصفة رئيسية ، نقص إمدادات التمويل الخارجي على نحو كاف ، وارتفاع تكاليف المنتجات والآلات المصنعة المستوردة . ولقد تفاقمت هذه المشاكل بسبب التزامات عبء الديون وخدمتها البالغة الصعوبة ، والخسائر الكبيرة في حواصل الصادرات نتيجة لانخفاض الحاد والمتواصل في أسعار سلعنا الأساسية بما فيها النفط . وهكذا ، فالتنمية الاقتصادية لنيجيريا ، مثلها في ذلك مثل معظم البلدان النامية الأخرى ، ما زالت تتعثر بسبب وجود مناخ اقتصادي دولي غير مؤات .

إننا نعتقد أن المشاكل الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من البلدان النامية لم يعد من الممكن إهمالها . إن الظاهرة التي تتمثل في وجود عالم يعيش فيه خمس سكانه في ترف ورفاء ، ويعيش أربع أخماسه في حالة من الفقر المدقع لا يمكن أن تضمن السلم والأمن للإنسانية . إن وجود مثل هذا العالم لن يتمكن من انقاذ الأجيال المتعاقبة من كارثة الحرب ، ولن ينهض بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته ، ولن يرقى بقيمة الإنسان الفرد .

ونعتقد أن منظومتنا لن تتمكن من تحقيق مقصدها الأولي المتمثل في انجاز السلم والامن الدوليين ما لم يف المجتمع الدولي على نحو أكثر جدية بالتزاماته وتعهداته بايجاد الظروف التي تسود فيها العدالة ويسود فيها احترام كرامة الانسان . وسنحتفل خلال بضعة اسابيع بالذكرى السنوية الاربعين لإقرار الأمم المتحدة للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولقد شهد العالم منذ اعتماد هذا الاعلان تقدما كبيرا في مجال حقوق الانسان ، على الاصعدة العالمية والاقليمية والوطنية . ولا يبقسى الا استثناء واحد من التقدم العالمي تجاه تلبية حقوق الفرد ، وهو ما يحدث في جنوب افريقيا حيث تواصل الاقلية البيضاء انتهاك حقوق الغالبية السوداء .

إننا في افريقيا عندما نناقش مسألة كرامة الإنسان نفعل ذلك انطلاقاً من اقتناعنا بأن ثقافتنا الافريقية تقرّ بحرمة الحياة والحرية باعتبارهما ذاتي صفة عالمية . ونعتقد أنه عندما تداس بالاقدام كرامة أي إنسان في أي مكان في العالم فإن ذلك يلحق الأذى بالبشرية كلها . لذلك فإننا ندين الفصل العنصري لأنه يشع أخلاقياً وليس له ما يبرره وغير مقبول سياسياً في العالم المتحضر . ولا يزال نظام الفصل العنصري الخطير إهانة للمجتمع الدولي . والأسوأ من ذلك أن النظام العنصري يواصل زعزعة استقرار دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي .

ومن المؤسف بل من غير المقبول على الإطلاق أن يستمر ذلك النظام الشرير في بريتوريا في سياساته البغيضة بدعم نشط من أعضاء مهمين في هذه المنظمة العالمية . وعلى الرغم من أنه يقال لنا بالنفاق المتظاهر بالتقوي إن العقوبات لن تجدي فتيلاً ، فإن البلدان ذاتها التي تدعي ذلك تسارع إلى فرض الجزاءات على دول أخرى تختلف معها . ونحن نناشد جميع الدول الأعضاء أن ترتفع فوق الاعتبارات الذاتية وتفرض جزاءات إلزامية شاملة على ذلك النظام الشرير .

إن لجنة وزراء خارجية الكومنولث بشأن الجنوب الافريقي ، ونيجيريا عضو فيها ، قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن العقوبات مجدية بالفعل . وأعلم أن جنوب افريقيا تشعر بوطأة الجزاءات المحدودة التي فرضتها عليها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ومما يصيبنا بشعور من الإحباط أن نعلم أن بعض البلدان تواصل بلا خجل الاتجار مع جنوب افريقيا في حين تعلن بغضها لنظام الفصل العنصري الشرير ، ويصيبنا بإحباط أكبر أن نعلم أن بعض هذه البلدان تستفيد من الجزاءات المحدودة المفروضة على تلك الدولة . إن ذلك أمر ينبغي أن يتوقف .

ونناشد جميع من يقدمون الدعم والفوق إلى العنصريين أن ينضموا إلى العالم المتحضر في إدانة تلك الدولة المنبوذة حتى يتولى السلطة في جنوب افريقيا نظام غير عنصري . وستواصل نيجيريا دعم القوى التقدمية الملتزمة بإزالة نظام الفصل العنصري ، الموجودة في داخل جنوب افريقيا وخارجها . إن هذا التزام يشترك فيه شعبنا وحكومتنا . إن النيجيريين يرون أن نكران حقوق الإنسان الأساسية على الشعب

الاسود في جنوب افريقيا وصمة عار في جبين البشرية . ولهذا السبب تبرع النيجيريون بمفتهم الشخصية منذ عام ١٩٧٦ بتبرعات تبلغ ١٥ مليون دولار لدعم شعوب الجنوب الافريقي في كفاحها العادل من أجل التحرر .

إن الافارقة كرماء متسامحون . وعندما يعلو الصواب فوق الخطأ في جنوب افريقيا وعندما تقهر الحرية الطغيان وعندما يحل الوفاق محل الخصام والتوتر فإن البوير لن يصبحوا ضحايا لعنصرية عكسية ، كما يتخوف الكثيرون منهم ؛ بل انهم ، مع سائر الناس في القارة الافريقية ، سيواصلون حياتهم في حرية ووفاق بما فيه خير الجنس البشري . وهذا هو لب إعلان لوساكا الذي اعتمدته منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٩ .

ونحن نناشد هذه الجمعية أن تعقد دورة استثنائية في عام ١٩٨٩ تكرر للفصل العنصري في جنوب افريقيا والاثار التخريبية لعدوان جنوب افريقيا على بلدان خط المواجهة والبلدان المجاورة . ونأمل أن تقوم تلك الدورة الاستثنائية بوضع استراتيجيات جديدة من أجل تصفية نظام الفصل العنصري مبكرا .

ونحن نرحب بالمفاوضات الجارية بشأن أنغولا وناميبيا . ونرى أن أنغولا ينبغي أن تترك وشأنها لكي تنمو وفقا للخطة التي اختارته . كذلك فإنه من الحقوق السيادية لأنغولا أن تعتمد إلى تأمين استقلالها . وما انسحاب قوات جنوب افريقيا مؤخرا من أنغولا إلا عودة إلى الصواب والشرعية واللياقة الدولية . فمنذ عشر سنوات اتخذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإن استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا لا يشكل إهانة للأمم المتحدة فحسب بل يشكل كذلك تحديا متعمدا لمجلس الامن . إن جنوب افريقيا ينبغي أن تنسحب فورا من ناميبيا .

وبالنسبة لنا إن من مخريات زماننا أن تقوم أية مجموعة من البلدان ، مدركة تماما الاخطار الكبيرة التي يشكلها فعلها على الارواح والبيئة ، بالتسامح إزاء إلقاء النفايات المشعة والسامة أو بتشجيع تصديرها إلى بلدان أخرى . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقبل - على نحو ما تدعو إليه حكومتي بنشاط - أن إلقاء النفايات المشعة والسامة هو في مرتبة الحرب من الناحية الاخلاقية .

وقد أوضحت حكومة نيجيريا موقفها بشأن هذه المسألة ، وتبعت ذلك بنداء وجهته إلى المجتمع الدولي ، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، بسن قوانين لتشبيط ذلك الإعتداء غير المقبول الذي ينم عن تبلد الشعور على الأرواح والبيئة .

وقد اتخذت قرارات حازمة ، على صعيدي منظمة الوحدة الأفريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، لتشبيط توريد النفايات الخطيرة إلى قارتنا ولمعاقبة أي أشخاص أو منظمات خاصة تتعاون مع المصالح الخارجية لتحويل أفريقيا إلى مستودع لإلقاء النفايات المشعة والسامة . وقد اتخذت بلدان جنوب الأطلسي ، لدى اجتماعها في تموز/يوليه في ريو دي جانيرو ، خطوات جديدة جسورة لمواجهة هذا التهديد قبل أن يستفحل ويستعمي علينا مواجهته .

وفي الآونة الأخيرة أيضا اعتمد وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز لدى اجتماعهم في نيوقوسيا إعلانا ندد بشدة بإلقاء النفايات الخطيرة . وبإنشاء "جماعة العميون الساهرة لمناهضة إلقاء النفايات" يتعاون بلدي في الوقت الحالي مع الكثيرين من أعضاء هذه المنظمة في نشر معلومات دقيقة عن مدى وموقع السفن الحاملة للنفايات السامة التي تنجر الآن في أعالي البحار . وما فتئنا نتعاون مع المنظمات غير الحكومية وسنواصل التعويل على دعمها الممتاز التي تكرر وقتها ومواردها الأخرى لحماية البيئة .

لقد وقعت نيجيريا ضحية هذه الممارسة الحقيرة . ففي الفترة بين آب/أغسطس ١٩٨٧ وأيار/مايو ١٩٨٨ ألقىت النفايات السامة سرا في منطقة ميناء كوكو في بلدي . وبهذا العمل تعرّض أهالي كوكو وبيئتها إلى خطر فادح . بالإضافة إلى ذلك ، أصاب الإضطراب الحالة الاقتصادية في المنطقة . وسارعت حكومة نيجيريا إلى إزالة النفايات . وقامت بسن التشريع الوطني اللازم ضد إلقاء النفايات المشعة والسامة .

ويشعر وفدي بالارتياح إذ يلاحظ ان بضعة وفود قد أدانت أثناء هذه المناقشة وفي محافل أخرى هذا العمل وأعربت عن رغبتها في القيام بحملة فعالة ضده . وقد طلبنا ، كنقطة بداية ، الى كل الدول الاعضاء ان تكبح أنشطة المشاركين في نقل النفايات عبر الحدود . ونطلب أيضا الى كل الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية ان تعتمد "مراقبة النفايات" .

وكما إننا قلقون بسبب الآثار الخطيرة للنفايات الإشعاعية والسامة على البيئة ، فإننا قلقون أيضا لاحتمال استخدام النفايات في أغراض عدائية . واننا سعداء بالمثل لان الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورتها الثانية والثلاثين ، التي عقدت في الشهر الماضي ، قد أدانت كل ممارسات التخلص من النفايات النووية وطلبت من المدير العام ان يشكل فريقا عاملا من الخبراء لوضع مدونة بالمفقات الدولية المتعلقة بالنفايات النووية . ونطلب الى الدورة الحالية للجمعية العامة ان تسند الى مؤتمر نزع السلاح ولاية بدء مفاوضات بشأن صياغة مشروع اتفاقية حول حظر إلقاء النفايات ذات الاثر الإشعاعي والسام لأغراض عدائية .

وفي الشرق الاوسط ، بعد أربعة عقود من حلقات العنف المستمرة وفقدان الأرواح دون داعٍ ، وضعت الأمم المتحدة أخيرا عملية سلام ، اذا نفذت بأمانة ستكون لها إمكانية أكيدة في تحقيق السلم الدائم في المنطقة . وتؤيد نيجيريا المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة .

وكمبوتشيا منطقة أخرى يعتبر فيها إيجاد حل يتفق مع ميثاق المنظمة أمرا عاجلا . وستواصل نيجيريا العمل في إطار الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة عن طريق اللجنة المعنية بكمبوتشيا من أجل إيجاد حل مقبول لهذه المشكلة .

وقد بين الانسحاب الجاري للقوات الأجنبية من أفغانستان مدى ما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الإرادة السياسية . ونأمل ان تتمسك جميع الأطراف المعنية باتفاقات جنيف بشأن أفغانستان .

واننا نشيد ، كذلك ، بمبادرات بلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى . ونطلب الى المجتمع الدولي بأكمله أن يساند العملية الجارية من أجل السلم الدائم في أمريكا الوسطى .

لقد أتاحت لي الفرصة في الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح ان أهنئ الدولتين العظميين على التوصل الى معاهدة بشأن القوات النووية المتوسطة المدى وعلى التصديق عليها . ولذلك الاتفاق أهمية تاريخية باعتباره أول إجراء حقيقي لنزع السلاح النووي يزيل فئة كاملة من الاسلحة النووية . وان الإعلان المشترك الذي أصدره الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف بان الحرب النووية لا يمكن ان يكون فيها منتصر ولا ينبغي ان تُشن قد أشار قدرا كبيرا من الارتياح لعالم يتهدده على نحو خطير احتمال التدمير الذاتي .

وبالطبع أصيب وفد بلدي بالإحباط ، مثل الوفود الأخرى التي عملت بجد من أجل نجاح الدورة الاستثنائية المكرمة لنزع السلاح ، لعدم الاتفاق على وثيقة ختامية . بيد اننا نعتقد ان المجتمع الدولي ليس في وسعه على الإطلاق أن تحبطه تلك النكسات الدورية . ونباشد الدولتين العظميين أن تنظرا الى المشاركة المتعددة الاطراف من جانب الامم المتحدة في نزع السلاح باعتبارها امتمالا لازما ومفيدا للجهود الثنائية والإقليمية . والمفاوضات من أجل ابرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية تعتبر من المجالات التي تتطلب إجراء عاجلا متعدد الاطراف .

لقد كانت إنجازات المنظمة في العقود الأربعة التي مضت على انشائها مشيرة للإعجاب . لقد أسهمت الامم المتحدة إسهاما كبيرا في عملية إنهاء الاستعمار . ودون هذه المنظمة كنا سنظل من غير صكوك وأطر المسؤولية مثل المدونات والاتفاقيات والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية حاليا .

لقد تشجعنا بعودة الأمل والإيمان بمنظمتنا . وتشجعنا ايضا بالرغبة المتزايدة في استخدامها في الغرض الاساسي ، غرض تعزيز السلم والامن الدوليين . ان جميع بلدان العالم لا يمكنها الاستغناء عن الامم المتحدة . وان وجودنا جميعا هنا تأكيد جديد لتلك الحقيقة . ولا يزال بلدي ، نيجيريا ، ملتزما التزاما راسخا بميثاق الامم المتحدة .

السيد موكومبي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انه لمبعث سرور وارتياح بالغين لي ان أتشرف بتهنئة السيد دانتي كابوتو على انتخابه لرئاسة هذه الدورة . ان خبرته الواسعة في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية تبرر توقعاتنا بأن مداولاتنا ستكون بالنجاح . وأود ان أؤكد له تصميم وفدي على العمل معه عن كذب وهو يظلع بمسؤولياته التي أنيطت به بالإجماع . وأنتهز هذه الفرصة لاذكر الزيارة الاخيرة التي قام بها الرئيس تيشيانو لبلده الجميل ، الأرجنتين ، والتي أتحت لنا خلالها فرمة استكشاف الطريق المؤدي الى زيادة تعزيز العلاقات الودية الشائبة بين بلدينا .

أود ان أحيي بالمثل الرئيس السابق ، صاحب السعادة السيد بيتر فلورين ، نائب وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، للطريقة الفعالة والجديرة بالثناء التي تراس بها مداولات الدورة الثانية والاربعين والدورة الاستثنائية المكرمة لنزع السلاح .

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لاهدئ الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على التزامه بالسعي وتفانيه لإيجاد حلول للمشكلات الدولية والتعاون وكذلك النهوض بالتفاهم الاكبر بين الامم .

لقد علمنا بارتياح بالغ هذا الصباح بقرار منح جائزة نوبل للسلام لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم . وتمثل تلك الحقيقة اعترافا فريدا بالدور البارز ، والفريد حقا ، الذي تؤديه الامم المتحدة في تعزيز السلم .

ولا تزال الحالة في موزامبيق تتسم ، من ناحية ، بالحرب التي فرضت علينا من الخارج ، ومن ناحية أخرى ، بتصميمنا على الدفاع عن استقلالنا وتعزيز السلم والتقدم .

ان فخامة الرئيس جوكيم البرتو تيشيانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، عند إلقاء بيانه أمام الجمعية العامة في الدورة الماضية ، أشار الى المذابح والتدمير الواسع النطاق للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والعدد الكبير جدا

من المشردين من أبناء موزامبيق داخل البلاد وخارجها . ولا تزال تلك الحالة عموماً سائدة اليوم . فان الاعمال الإجرامية التي يرتكبها الإرهابيون المسلحون لا تزال تنشر الاسف والالم والمجاعة وعدم الامن والتشرد للكثيرين من أبناء موزامبيق . ولكن هذا وجه واحد من وجهي العملة . أما الوجه الآخر فانه يشير التفاضل بين شعبنا نتيجة للانتصارات التي حققناها على الجبهات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية .

وعلى الجبهة العسكرية ، تمكنت قواتنا المسلحة من اعادة السلم والهدوء الى مناطق عديدة من بلادنا كانت في السابق متضررة من الاعمال الاجرامية التي يقوم بها الارهابيون المسلحون . وفي هذا المعنى ، لا يزال دعم دول خط المواجهة ومشاركتها ، ولاسيما زمبابوي وتنزانيا ، امرين هاميين يحظيان بالتقدير العميق . ومما يجدر ذكره أيضا مساهمة قوات ملاوي في حماية سكة حديد ناكالا .

إن حكومة موزامبيق تدرك أن هذه الجهود الرامية الى القضاء على الارهاب يجب أن تستكمل باتخاذ تدابير أخرى ترمي الى ضم الارهابيين التائبين الى صفوف المجتمع الموزامبيقي . ونتيجة لذلك ، صادقت جمعيتنا الشعبية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ على قانون هام ، هو قانون العفو العام . هذا القانون يعفو عن الذين ارتكبوا جرائم ومذابح وغيرها من الاعمال المقيتة ضد شعبنا ودولتنا ، وقد ترتب على تطبيقه الصفح عن كثير من الارهابيين وعودتهم الى الحياة الطبيعية .

ويعتبر مولد هذا القانون عن الطبيعة العميقة الجذور لسياسة التسامح الانسانية التي اعتمدها جبهة تحرير موزامبيق منذ زمن كفاح التحرير المسلح من أجل وطننا الام .

وقد نشأ لدى إعلان استقلالنا في عام ١٩٧٥ وضع تبين فيه أن بعض الموزامبيقيين قد ارتكبوا ، بتحريض من الاستعمار ، جرائم شنيعة ضد شعبهم أو أنهم كانوا متواطئين مع نظام القمع الاستعماري . وقد انخرط كل هؤلاء الافراد في مجتمعنا وهم يعملون اليوم كمواطنين صالحين مع الموزامبيقيين الآخرين في اعادة البناء الوطني .

ويمثل قانون العفو العام جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية الى المصالحة والتوحيد ، وانعاش هؤلاء الموزامبيقيين الذين أساء اليهم بوحشية نتيجة للجرائم والارهاب وحولوا الى أدوات في أيدي العدو . إننا مستعدون للترحيب بهم بين ظهرانينا ولمساعدتهم على استعادة كرامتهم وحقوقهم وواجباتهم كمواطنين لدولة حرة ومستقلة وذات سيادة وغير منحازة وديمقراطية .

وتجري هذه العملية في الوقت الذي يستعد فيه الشعب الموزامبيقي للمؤتمر الخامس لحزب جبهة تحرير موزامبيق ، وبينهمك في مراجعة الدستور . وهاتان العمليتان

تعطيان مثالا على ممارسة الديمقراطية في بلدنا . وسوف توطدان الديمقراطية فيه وتميزان الحريات الاساسية لمواطنينا .

إننا على وعي بأن مشروعنا وحملنا في بناء مجتمع علمي وسعيد تشاركنا فيهما جميع شعوب العالم ويحظيان بتعاطف المجتمع الدولي كله .

ويتمثل أحد مظاهر هذا الشعور في زيارة قدامة البابا يوحنا بولس الثاني لموزامبيق . لقد لاقى الترحيب الحار من جانب كافة أفراد الشعب ، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية ، في مظاهرة ضخمة للوحدة الوطنية . ونحن نأمل في أن تجد رسالته التضامنية مع شعب موزامبيق وتمنياته له بالسلم مدى في كل أركان المعمورة .

وتمضي هذه الجهود جنبا الى جنب مع تدابير الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي التي بدأنا بتنفيذها . وكما ذكرنا مرارا في الماضي ، فإن حرب العدوان التي يشنها الارهابيون المسلحون على موزامبيق هي المسؤولة عن التدهور العام لنمونا ، لا بسبب أنه يترتب عليها تحويل الجهود والوسائل عن المساعي الأخرى من أجل الدفاع عن وطننا فحسب ، بل أيضا بسبب أن التخريب الاقتصادي وتدمير الهياكل الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية كانا يمثلان السياسة المفضلة لعدونا في تلك الحرب .

إن الذين وضعوا استراتيجيات تدمير بلدنا شرعوا أولا في تدمير قاعدتنا الاقتصادية . وقد بدأوا خلال السنوات الاخيرة الماضية بارتكاب مذابح وحشية ، أدينت اداة دولية واسعة النطاق . ونتيجة لهذه الاستراتيجيات ، تواجه الآن مؤسسات التعليم والرعاية الصحية ، التي حققت تقدما كبيرا خلال السنوات السبع الأولى من استقلالنا ، صعوبات خطيرة ومتعددة ، كما يتبين من الأرقام التالية : ٢٦٩ ٢ مدرسة ابتدائية دمرت ، مما أضر بنصف مليون تلميذ و ٧٠٠ مدرس ، ٤٠٠ مدرس قتلوا أو خطفوا أو شوهوا ، و ٢٢ مدرسة ثانوية دمرت ، فتضرر من ذلك ٨٠ ٠٠٠ طالب ، و ٢٦ مدرسة داخلية و ٤ مراكز لتدريب المدرسين دمرت .

وكما ذكرت من قبل ، فإن الارهاب لا يضر بالاقتصاد والتعليم والصحة فحسب ، بل هو يضر أيضا بالرجال والنساء الموزامبيقيين ، وبالاطفال الموزامبيقيين ، والشبان

الموزامبيقيين والاسرة الموزامبيقية ، كما تدل على ذلك الارقام التالية : شرد ١,١ مليون نسمة من أماكن عملهم ومسكنهم المعتادة ، ويوجد ٨٠٠ ٠٠٠ منهم في البلدان المجاورة ؛ تضرر ٣,٢ مليون مواطن أضرارا خطيرة ؛ ويعيش ٥,٩ مليون مواطن في ظروف صعبة ، ويعانون من عوز خطير ، مواء في المناطق الحضرية أو الريفية ؛ ويعانسي ٢٠٠ ٠٠٠ طفل من وضع صعب - وهم أصلا يتامى ومشردون وأطفال كان الارهابيون يستخدمونهم في تنفيذ أعمالهم الاجرامية . وبالإضافة الى ذلك ، يوجد عدد كبير من المواطنين المشوهين والمعوقين .

وقد كان هذا السيناريو الكئيب للوضع الاجتماعية - الاقتصادية هو الذي قمنا في ظله بتنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج الطوارئ . ونتيجة لتنفيذ البرنامج الاول أمكن عكس الاتجاه المتدهور للاقتصاد الذي كان سائدا في السنوات الاخيرة الماضية .

ولتوضيح ذلك ، تدل البيانات المتاحة عن فترة الستة أشهر الاولى من عام ١٩٨٨ على وجود نمو اقتصادي عام بنسبة ٥ في المائة . وهذه النسبة تزيد عن النسبة المحققة في عام ١٩٨٧ ، عندما حقق الناتج المحلي الاجمالي نموا بنسبة ٤ في المائة . ويعود هذا النمو بصورة رئيسية الى التطور الايجابي في القطاع الزراعي . وعلى الرغم من هذا المنحى الايجابي ، لا يزال وضع بلادنا الاقتصادي والمالي صعبا . فالدين الخارجي لا يزال يشكل عبئا ضخما على اقتصادنا ، ويؤثر سلبا على نموه . ورغم إحراز بعض التقدم الهام في عملية اعادة جدولة الديون ، الا أنه لم يحدث تعميم في تطبيق الشروط الاكثر تساهلا التي ما فتئنا ننشدها .

ويؤدي هذا الوضع الى تسرب صاف للموارد ، وبالتالي منع تخصيص الاموال اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة . لذلك فإننا نأمل أن يقوم كل الدائنين بتنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في اجتماع قمة تورنتو والمتصل باتخاذ تدابير لتخفيف عبء ديون البلدان الافريقية المنخفضة الدخل تنفيذا نشيطا وسريعا . ونحن نناشد الشركاء في تنميتنا تجديد الجهود الرامية الى تخفيض حجم الديون والتزامات

خدمة الديون . وفي المقابل ، ستواصل بلادي ، على الرغم من صعوباتها ، بذل قصارى جهدها من أجل الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية .

إننا نتطلع بتوقعات كبيرة الى الاجتماع الثاني المقبل للبلدان المانحة المزمع عقده في باريس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، دعما لبرنامجنا للانتعاش الاقتصادي . ويحدونا الأمل أن يؤدي هذا الاجتماع الى تعبئة الموارد الكافية التي تمكننا من الانتقال الى المرحلة الثانية من برنامجنا للانتعاش الاقتصادي ، الذي يقصد منه انعاش الهياكل الأساسية .

لقد اضطرت حكومة بلادي من أجل معالجة الوضع الطارئ الى تعبئة الموارد الداخلية والخارجية على حد سواء . ففي نيسان/أبريل من هذا العام عقد في مابوتو المؤتمر الدولي الثاني من أجل تقديم المساعدة الانسانية الى موزامبيق ، وحقق نتائج مرضية .

وقد شجعنا بوجه خاص أن المجتمع الدولي يسلم بأن من الضروري تزويد المتضررين بوسائل الانتاج ومواد البناء والوسائل الأخرى اللازمة لانعاش البنية الأساسية التي دمرتها أو خربتها الاعمال الاجرامية التي قام بها الارهابيون المسلحون ، وذلك من أجل تمكين المتضررين من استئناف طريقتهم الطبيعية في الحياة والانتاج حتى ليصبحوا معتمدين على ذاتهم .

وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتناننا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، والحكومات المانحة والمنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والمؤسسات الإنسانية والدينية ، للعون الذي قدمته لشعبنا .

اسمحوا لي أن أنتقل إلى الحالة في الجنوب الأفريقي . منذ أسابيع قليلة وصف صاحب الفخامة السيد يواكيم شيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، الحالة السائدة في المنطقة على النحو التالي :

"يمر الجنوب الأفريقي بعملية متناقضة . وإحدى هذه العمليات هي الصراع المتأصل في الماضي الاستعماري ، وفي استمرار وجود طموحات السيطرة ، وفي بقاء الفصل العنصري ، وهو نظام سياسي قائم على عدم المساواة بين الناس وعلى التمييز العنصري . والعملية الأخرى هي التضامن فيما بين الشعوب والدول بتوحيد جهودها وتجميع مواردها للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية" .

لا يوجد هناك وصف أفضل من هذا للأحوال السائدة في الجنوب الأفريقي . فلقد عرفت دول خط المواجهة في مرحلة مبكرة جدا أن مصيرها واحد ومشارك تعود جذوره إلى التاريخ المشترك من السيطرة والاستعمار والاستغلال . ومن ثم ، فقد وجدت أن حشد مواردها وإمكانياتها هو السبيل الأكيد للتخلص من عبودية المصالح الأجنبية .

وما الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي والمادي والعسكري الذي تقدمه دول خط المواجهة إلى جمهورية موزامبيق الشعبية إلا تعبيراً عن هذا التضامن . فعندما تمتزج دماء جنود البلدين الشقيقين زمبابوي وتنزانيا مع دماء جنودنا من أجل الحفاظ على السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية ، يكتسب هذا التضامن بعداً تاريخياً .

وموزامبيق بدورها قدمت إسهامها المتواضع إلى كفاح التحرير الذي تخوضه بلدان وشعوب أخرى . وعلى الرغم من أن أنغولا تمر بظروف عصيبة ، فقد قدمت أرضها كقاعدة خلفية في الكفاح من أجل استقلال ناميبيا ، كما فعلت تنزانيا وزامبيا وغيرها .

ويشكل مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي مظهرا من مظاهر هذا الهدف المشترك ، وهو كذلك تأكيد على العزم الجماعي لبلدان منطقتنا على تحرير نفسها من القمع والسيطرة الاقتصادية عن طريق دمج قدرتها الاقتصادية على أساس التضامن والتعاون . وهذا التضامن عامل هام من أجل استتباب وصون السلم والاستقرار والامن في المنطقة . وتفخر جمهورية موزامبيق الشعبية بأن تكون جزءا من هذا التضامن . وسيكون الجنوب الافريقي مدينا بمستقبله الذي ينعم بالسلم والرخاء لهذه الوحدة والتلاحم والتضامن .

غير أننا في هذا المعنى نصادف عوامل سلبية مدمرة يجب القضاء عليها بصورة عاجلة . وبمفئة أكثر تحديدا ، نشير إلى استمرار وجود قيم عفا عليها الزمن وأصبحت مقبحة مثل الفصل العنصري ذاته . ففي جنوب افريقيا تتضح هذه العوامل من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على عدم المساواة والتمييز العنصري والظلم والتقسيم وامتهان كرامة الإنسان والقمع والقهر ورفض الاعتراف بالحقوق الأساسية لأغلبية الشعب . وفي ناميبيا لا يزال الاستعمار قائما ، وهو يمثل مصدرا للعنف والصراع . وبعبارة أخرى ، يشكل الاستعمار عقبة كداء على طريق السلم والتنمية .

تُطرح في الوقت الحالي مبادرات سلمية ترمي إلى تحقيق حل تفاوضي لهذه المشاكل . والمفاوضات الرباعية التي تضم أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية هي تطورات تتماشى ورغبات المنطقة والعالم . فمن واجبنا أن نشجع الأطراف المعنية على المضي ، بجدية ومسؤولية ، في عملية المفاوضات حتى يتم ضمان النجاح والتنفيذ . ونحیی أيضا الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي إطار مبادرات السلم في المنطقة ، عقد اجتماع للقمّة بين جمهورية موزامبيق الشعبية وجنوب افريقيا في سونغو . وهدف الاجتماع هو كفالة تنفيذ روح ونص الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاق نكوماتي . وهذه التطورات لا يمكن ، بل ولا ينبغي ، بأية حال أن يستخدمها بعض أعضاء المجتمع الدولي ذريعة للتقصير بواجباتهم والتنصل عن مسؤولياتهم في الإسهام بإزالة نظام الفصل العنصري .

إننا نعرف بأن هذه الجهود لن تحقق السلم والاستقرار ما لم تحترم جنوب افريقيا تعهداتها . ولهذا السبب ، يطلب من المجتمع الدولي أن يكشف ضغوطه على جنوب افريقيا من أجل إلغاء سياستها القائمة على العمل العنصري والانخراط في عملية المفاوضات المفضية إلى إقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا .

ويتطلب إرساء السلم العادل والدائم في جنوب افريقيا أن يوضع حد نهائي لحالة الطوارئ ، وللقمع والعنف ، وكذلك للتدابير الأخرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا لإسكات صوت العدل والعقل . كما يتطلب أيضا إطلاق سراح نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين الذين يتعين على النظام أن يجري معهم حوارا لإيجاد حل عادل ومنصف للمشاكل القائمة في جنوب افريقيا . ولن يؤدي رفض إجراء الحوار مع الممثلين الأصليين لأغلبية الشعب في جنوب افريقيا إلا إلى تأخير إيجاد حل للمشكلة ، بل وسيؤدي إلى تصعيد التوتر في جنوب افريقيا وفي المنطقة بأكملها .

وتكرر جمهورية موزامبيق الشعبية دعمها للمؤتمر الوطني الافريقي وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) - الممثلين الحقيقيين لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا على التوالي .

كما تكرر جمهورية موزامبيق الشعبية أيضا استعدادها للإسهام في عملية المفاوضات الجارية حاليا في الجنوب الافريقي .

وفي الوقت الذي نستعرض فيه الحالة الدولية ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الاتجاه الإيجابي الذي شهدناه في الأعوام القليلة الماضية . فمنذ الحوار القائم بين الدولتين النوويتين الرئاسيتين من شأنه ولا شك أن يبعث الأمل المتجدد في مستقبل العلاقات الدولية . كما أننا نشهد بصورة متزايدة اللجوء من جديد إلى الأحكام المكرسة في ميثاقنا في البحث عن حلول للصراعات . فهي البدائل السلمية القائمة على أبسط القواعد التي تحكم العلاقات بين الأمم .

وفي هذا السياق ، يمكننا أن نذكر صراعات حساسة مثل الحرب الدائرة بين إيران والعراق والصراع في الصحراء الغربية وفي جنوب غربي آسيا ، كأمثلة على الدور

الهام الذي تفضل به الامم المتحدة ، إذا اتاحت لها الفرصة ، في صون السلم وإدامته . ونأمل أن يحترم الالتزام الذي تعهدت به الاطراف المعنية وأن يعم السلم والاستقرار والامن في تلك المناطق .

وفي جنوب شرقي آسيا ظهر استعداد للشروع في الحوار . ويحدونا الامل في أن يتبلور هذا الاستعداد حتى يؤول ، عاجلا وليس آجلا ، الثمار التي من شأنها أن تسهم في تخفيف حدة التوترات القائمة في المنطقة . ولقد قدمت تشاد وليبيا مثالا على النضج السياسي عندما اختارتا تجريب الوسائل السلمية لحسم الصراع القائم بينهما . وأمريكا الوسطى أيضا تتوق إلى السلم والاستقرار - وهما هدفان لا يمكن تحقيقهما إلا باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة . ويجب تشجيع الحوار الذي يجري حاليا . ونود أن نؤكد على تقديرنا للجهود التي تفضل بها حكومة نيكاراغوا بغية إيجاد حل سلمي لمشاكل المنطقة .

وإذ أشيد بهذا الاتجاه الإيجابي في العلاقات الدولية ، فلا يسعني إلا أن أشير إلى أنه لا تزال أمامنا تحديات أخرى علينا أن نتمدى لها . فالقضية الفلسطينية التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط يجب إيجاد حل فوري لها وتنفيذه بسرعة ليتسنى للامة الفلسطينية أن تنشئ دولتها في أرضها في سلم وحرية واستقلال . ونرى أن عقد مؤتمر دولي خاص بالسلم في الشرق الاوسط سيسهم في حل هذه المشاكل . ومن ثم ، نود أن نؤكد على أن هذا المؤتمر ينبغي أن يعقد بالسرعة اللازمة* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وبالمثل ، لا بد من ايجاد حل عاجل للصراع في تيمور الشرقية حيث قامت قسوات اجنبية بغزو ذلك الاقليم . ويحدونا أمل صادق أن يتمكن الامين العام من إحياء العملية المؤدية إلى حصول شعب تيمور الشرقية على حقه في الاستقلال وتقرير المصير وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة .

ولم يتسن بعد اعادة توحيد الامة الكورية على الرغم من المبادرات العديدة والجهود المتكررة المبذولة في هذا الاتجاه ، والتي نؤيدها . نأمل صادقين أن يأتي اليوم الذي نرى فيه الدولة الكورية الموحدة وقد احتلت مكانها بين أسرتنا - أسرة الأمم .

كما نتوقع أن يحترم التوافق في الآراء الذي تم التوصل اليه في اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، والذي يحدد عام ١٩٩٠ موعدا لعقد مؤتمر كولومبو . ولا بد بالتالي أن نبدأ من الآن العمل بنشاط لنكفل له النجاح .

إن التضحيات التي يبذلها شعبنا للدفاع عن حريتنا واستقلالنا تضحيات هائلة حقا . فعلى الرغم من حملات الارهاب الجماعي والجرائم المرتكبة ضد شعبنا ، وعلى الرغم من الدمار الذي حل بالهياكل الاساسية الاجتماعية والاقتصادية ، ما زال شعب موزامبيق صامدا في الدفاع عن وطنه وفي بناء مستقبل يسوده السلم والرفي والسعادة . في سعينا لتحقيق هذه الاهداف التي يعتز بها شعبنا بل ويعتز بها العالم بأسره ، مشينا قرابة ربع قرن من الزمان على طريق مخوف بالمشاق والصعاب .

إننا نريد السلام . فبالسلام وحده نستطيع اعادة بناء وطننا ووطن آبائنا واجدادنا ، وأن نستخدم جميع الموارد المتاحة في بلدنا ، وأن نوسع نطاق التعليم والرعاية الصحية ليشمل كل أفراد الشعب ، وأن نقضي على المجاعة ونعالج الافتقار إلى الملابس ونتغلب على البؤس والتخلف .

نود مرة أخرى أن نكرر نداءنا للمجتمع الدولي بأن يواصل تزويد شعبنا بدعمه ومساعداته المتنوعة ، حتى يتمكن في القريب العاجل من تخفيف معاناته والتوصل إلى سلم دائم .

النضال مستمر .

السيد أندريوتي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، نيابة عن الحكومة الايطالية أود أن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم . من دواعي سرورنا أن ينال هذا الشرف ممثل بلد تربطنا به أواصر صداقة عريقة تجسدها الجالية الايطالية الكبيرة الموجودة على التراب الأرجنتيني . إن مناقبكم وسعة خبرتكم خير ضمان لنجاحكم في المهمة الرفيعة الموكولة اليكم ، وهي مهمة تكتسب حساسية خاصة بسبب التطورات الدولية الحالية والآمال التي تولدها والتي لن نتركها تتبخر .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق الذي استطاع بتفان واقتدار الوفاء بالولاية التي أناطتها به الجمعية العامة في العام الماضي في فترة صعبة من حياة منظماتنا .

ونيابة عن الحكومة الايطالية وبالاصالة عن نفسي ، أعرب عن تقديري للأمين العام الذي استطاع - ولاء منه للتقاليد القانونية لأمريكا اللاتينية - أن ينجح ببعده نظره السياسي وتفانيه وحنكته التفاوضية الفريدة في نوعها في التعامل مع حالات كان غيره سيخرج منها صفر اليدين . إن الأمين العام في الجهود التي يكرسها بسخاء من أجل تحقيق السلم والامن ، وفي سعيه للحلول التفاوضية ودفاعه الراسخ عن مبادئ الميثاق كان دائما - وما زال - يحظى بتأييد الحكومة الايطالية غير المشروط .

يبدو أن تيار التاريخ يسير اليوم في الاتجاه السليم . وهذا ما يؤكد صدق والثقة السائدان في الحوار الجاري حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والدور الفعّال الذي تقوم به الأمم المتحدة في الأزمات والصراعات الاقليمية . وايطاليا ، ادراكا منها لمسؤولياتها الدولية ، تفني هذا التطور بتعاونها الكامل . إن الشوط الذي قطعه الدولتان العظميان في ميدان نزع السلاح يجعلنا نسلم بأن أشياء كثيرة قد تغيرت في غضون الاثني عشر شهرا الماضية . فهناك تحولات ايجابية تفتح آفاقا جديدة أمام الاستقرار وبخاصة في أوروبا . وقد ساهمت الحكومة الايطالية في دعم هذه الآفاق بمساعيها الفردية ، وفي اطار حلف الأطلسي والمجموعة الأوروبية .

إن إبرام معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى يكتسب أهمية خاصة . فهو في المقام الاول يقدم الدليل على بروز طريقة جديدة لمعالجة مشاكل نزع السلاح ، لانه يتيح للمرة الاولى في تاريخ البشرية القضاء على كميات ضخمة من الاسلحة ، لا من خلال عمليات الحرب بل - على النقيض من ذلك - نتيجة للمفاوضات . وهنا أود أن أؤكد على أن هذه المعاهدة ، بالإضافة إلى اجراءات التحقق المفصلة التي تنص عليها . تمثل نموذجا ينبغي احتداؤه ، وينبغي بالتالي أن يمتد إلى مجالات اتفـاق أخرى دون إبطاء .

لدينا جميعا أمل مشروع في أن يبرم رسميا عما قريب الاتفاق المتعلق بتخفيض الترسانات الاستراتيجية للدولتين العظميين بمقدار النصف . ونحیی الرئيس ريفان على التزامه الشابت بالنهوض بالحوار على أعلى المستويات مع الاتحاد السوفياتي ، كما نحیی الامين العام غورباتشوف على الدينامية الشجاعة التي أبداهـا في قراراته المتعلقة بالسياسة الدولية .

وهناك دور في ميدان نزع السلاح - أكثر من غيره - يتعين على مجتمع الأمم أن يظطلع به لكي تتسع دائرة الاتفاقات الشنائية تدريجيا حتى تشمل جميع أنواع الاسلحة الموجودة على وجه البسيطة .

واليوم ، وعلى ضوء النتائج المحرزة ، لا بد أن يكون هدفنا تفادي مخاطر حدوث تغير مفاجئ في مجرى الاحداث . وهذا المسمى بهم جميع الأمم وينبغي أن يكون ذلك بديها بالنسبة لمنظمة تؤمن بقوة عالميتها وبضرورة استخلاص أقصى منفعة من كل الامكانيات التي يوفرها مناخ دولي أكثر هدوءا واستقرارا .

ولكن من سوء الطالع أن الاتفاقات بين الدولتين العظميين لم تقابلها بعد أية نتائج ملحوظة في مختلف المحافل متعددة الاطراف .

إن أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح لم تتمخض عن أية نتائج محددة . ونحن بالطبع لا نقلل من أهمية ما تمخضت عنه المداولات الجماعية من مساهمة في تعزيز فعالية الاليات التي من شأنها تحقيق الشفافية في مجال

الميزانيات العسكرية ، أو تحليل المبادئ المنظمة للتحقق من اتفاقات تحديد الأسلحة على نحو أكثر عمقا ، أو إحياء مبادرات الأمم المتحدة في مجال الأنشطة المتمثلة بشكل مباشر أو غير مباشر بنزع السلاح .

مما لا شك فيه أن هذه المساهمات لها قيمة كبيرة ، ولكن مهمتنا لا تقتصر على الاعراب عن المواقف وشرحها ، إنها تقتضي منا أن نعمل في صف متممك فلنترجم إلى واقع ملموس ما لدينا من نوايا طيبة وحسن استعداد .

منذ بعض الوقت لم يتحقق على طاولة مؤتمر جنيف تقدم يذكر في أي مجال من المجالات قيد البحث ، سواء كان ذلك وقف جميع التفجيرات النووية التجريبية أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو حظر الأسلحة الراديولوجية أو البرنامج الشامل لنزع السلاح .

ولم تحقق المفاوضات أي تقدم إلا في ميدان الأسلحة الكيميائية ، وحتى في هذا الميدان تجري المفاوضات بخطى شديدة البطء .

وفي وقت من الاوقات كان يحدونا الامل في أنها قد تكتمل هذا العام . وفي الحقيقة كان ذلك هو الامل الذي أعربت عنه شخصيا ، بالاشتراك مع وزير الخارجية غينشر في جنيف في شهر شباط/فبراير الماضي . ولكن هذا لم يتحقق ، رغم أن استخدام هذه الاداة المرعبة للتدمير الشامل قد عاد يقلق الحكومات والرأي العام مرة أخرى .

وبطبيعة الحال ، فإننا لا نقلل من أهمية العموبات الفنية لتطبيق إجراءات تحقق كاملة في هذا المجال . ولهذا السبب نفسه تبيننا إقامة ندوة دولية في شهر أيار/مايو الماضي في روما ، حضرها علماء بارزون . وقد ظهرت معلومات ونتائج فيما يتعلق بإمكانية القيام باختبارات للتحقق من عدم وجود تحويلات للأغراض العسكرية في عمليات الانتاج الصناعي . ومنقوم بإخطار الحكومات بنتائج الاجراءات في هذا الصدد .

وعلى المستوى الإقليمي ، فإن عدم التوازن في الاسلحة التقليدية الموجودة في أوروبا يعد مصدرا خطيرا آخر لانعدام الامن . ولذلك يجب أن نبذل كل جهد يمكن لضمان التوصل إلى نتائج سريعة تسمح بتحقيق قدر أكبر من الاستقرار على مستوى أدنى من القوات والتسلح . وهنا ، وفي إطار محادثات فيينا غير الرسمية بشأن تحديد مهمة المفاوضات المستقبلية ، تظهر علامات على وجود توافد يعتد به في وجهات النظر بشأن مسائل جوهرية .

ونحن نعتزم مواصلة العمل بكل طريقة ممكنة لتحقيق امتكمال وضع وثيقة نهائية مرضية في أسرع وقت ممكن .

وأود عند هذه النقطة أن أؤكد مجددا صلاحية وثيقة هلسنكي الختامية ، وهي صك لا غنى عنه في العلاقات الدولية التي ربطت ببرباط لا ينغمم بين الولايات المتحدة وكندا وبين مستقبل بلدان العالم القديم وشموه .

واسمحوا لي أن أعرب في هذا الاطار عن الامل في أن تظطلع ألبانيا أيضا بدور في الاطار الاوروبي الشامل . وأود القول بأن من الخطوات الايجابية في هذا الاتجاه القرار الالباني الاخير باستئناف المشاركة الفعالة في الاتحاد البرلماني الذي سيحتفل بالذكرى المئوية لتأسيسه في العام القادم .

وفي اشارة ختامية إلى موضوع نزع السلاح في أوروبا ، أود أن أذكر أن ايطاليا تعطي أولوية للقضاء على انعدام التناظر في أكثر فئات الاسلحة الهجومية زعزعة لاستقرار كجزء من خفض كبير في التسلح . وينبغي أن يكون هذا القضاء على عدم التناظر متبوعا بالقيام بوزع عسكري له تشكيل دفاعي .

ومما يذكر أن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية نفسها تقضي بأنه ينبغي على جميع الاطراف الموقعة ، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تجري مفاوضات وفقا لما نصت عليه صراحة المادة السادسة من المعاهدة - بشأن ابرام "معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة" . (القرار ٢٢٧٢ (د - ٢٢) ، المرفق) .

إن ممثل البلد الذي يتولى حاليا رئاسة المجلس المجموعات الأوروبية ، قد ذكر بالفعل الموقف المشترك للدول الاعضاء بشأن مختلف الجوانب الأكثر دقة للأنشطة الدولية . والبيان الذي أدلى به زميلي ممثل اليونان يشهد على العمل الذي أنجزته الدول الاثنتا عشرة لتحقيق التناسق بين سياساتها الخارجية ، وهو تناسق نأمل نحن الايطاليون في أن يصبح أكثر وضوحا وشمولا . ونحن مقتنعون في الحقيقة بأننا يجب أن نبني أوروبا أكثر توحيدا ودعما ، قوية قادرة على أن تؤكد تدريجيا - وأساسا بناء على "قانون أوروبا الموحد" - كيانها الخاص بها ودورها في صياغة عالم حر يلبي مطالب مختلف الشعوب . وهذا الكيان وهذا الدور يتفقان تماما مع الاهداف التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة بشأن الترتيبات الإقليمية .

لقد حققت الامم المتحدة مؤخرا نتائج مشجعة في الجهود الرامية إلى حل أكثر الازمات الدولية دقة وصعوبة خلال العقد الماضي . وتشكل أوجه التقدم المحرز نجاحات حقيقية للمنظمة وللأمين العام الذي يرجع الفضل الأكبر في تحقيقها إلى مشابرتة ومهارته كمفاوض .

وإنني أشير بذلك أولا وقبل كل شيء إلى المساعي الحميدة التي أدت إلى اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان .

وفي حالة ايران والمراق ، تحقق وقف لاطلاق النار وبدأت أخيرا بالفعل عملية
تفاوض مباشر بين الطرفين . ونحن نؤيد تماما جهود الامين العام لتمييز النتائج التي
أحرزت حتى الآن ، وذلك عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .
وسواصل العمل في مجلس الامن وعلى المستوى الثنائي من أجل أن يفيد بين
البلدين المعنيين وفي الخليج ظروف الامن والاستقرار التي تعدّ شرطا مسبقا للسلم
ولا غنى عنها لبدء اعادة البناء .
وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، والنزاع بشأن المحراء الغربية ، فإن السعي
الدؤوب للوصول إلى نقاط التقاء يبدو أيضا أنه يحمل بشائر إحداث تغيير .
ولهذا فإننا الآن عند نقطة من التاريخ تتاح فيها الامم المتحدة فرص
متزايدة ، سواء بطريق مباشر - كما في الحالات التي ذكرتها توا - أو بطريق غير
مباشر ، وذلك لتمييز الاتفاقات التي تم التوصل اليها على المستوى الإقليمي وتحقيق
الاستفادة منها . وهذا يحدث بالنسبة لقضية الجنوب الافريقي ، حيث ينتظر أن تدعى
الامم المتحدة في أنغولا وناميبيا لتسهيل وضمان انسحاب القوات الاجنبية ، واعداد
السلم الداخلي ، وإكمال واحدة من آخر أكبر عمليات إنهاء الاستعمار في التاريخ .
إن الدور التي تظلع به منظمنا يزداد وضوحا قاطعا دون شك . وقد شهدنا
القبول الايجابي المتزايد لعروض الوساطة من جانب هيئات الامم المتحدة ، والفرص
الجديدة للعمل التي تتاح باستمرار .
وترجع الامكانات والافاق الجديدة التي ذكرتها دون شك إلى المناخ المتغير في
العلاقات بين الدولتين العظميين وإلى التحسن الشامل الذي أحدثه ذلك التغيير في
العلاقات الدولية .
وللمرة الاولى منذ عام ١٩٤٥ - أي منذ الموافقة على الميثاق في سان
فرانسيكو - تجد الامم المتحدة نفسها الآن تعمل في سياق دولي لا يختلف عن ذلك السياق
الذي تصورته البلدان المؤسسة ؛ سياق ينبغي أن يسود فيه التعاون الدولي ، والاتجاه
إلى المشاركة في الحوار ، والتسوية التفاوضية للمشاكل - أي باختصار ، التعددية
وحكم القانون - على النهج العشوائية واستخدام القوة .

إن الالتقاء الحالي للعناصر الايجابية قد يمكّن الامم المتحدة من أن تستخدم على نحو أكثر فعالية جميع المكوك المتاحة بموجب ميثاقها . وأمامنا هنا فرصة كبيرة ، ولكن أمامنا أيضا علامة استفهام كبيرة . فبمجرد أن تخفّض الخلافات بين الشرق والغرب وتتم إزالتها حسبما نأمل ، يبقى أن نرى ما اذا كان غير المشاركين في ذلك التوتر ، والذين كانت تعلق أصواتهم باستنكار التهديدات الكامنة التي يتعرض لها التقدم والاستقرار الدوليان ، سيتحملون أيضا مسؤوليتهم . ذلك أن نطاق النظرة الإقليمية الضيقة يجب أن يتسع ، كما يجب أن يقل اللجوء إلى الخطب البلاغية وأن يزيّد التركيز على العمل والشعور بالمشاركة في التخطيط المشترك . وهناك حاجة إلى أن تسود روح الحوار التي يجب علينا جميعا أن نسعى بمصر إلى زيادة فعاليتها .

إن النجاحات التي ذكرتها لم يكن من الممكن تحقيقها دون جهود الوساطة - وأقولها مرة أخرى - التي بذلها الأمين العام ومساعدوه ، بإسهام مجلس الأمن ، الذي يمثل إطارا هاما بالنسبة لموظفيه والمشاكل التي تواجهه ، ولكنه محدود ، بل إنني أقول إنه غير كاف بالتأكيد ، بالنظر إلى الامكانيات الكبيرة لمنظمتنا .

لقد حان الوقت لاختبار إمكانيات أجهزة الامم المتحدة ، بما فيها الجمعية العامة . ويجب علينا أن نتغلب على الصراعات بين المجموعات ، التي كانت سمة كثيرة الظهور في السنوات القليلة الماضية . وهذا تطور ضروري اذا كان للمنظومة أن تظلمع بالدور الذي أسنده اليها الميثاق ، وهو حفظ السلام وتطوير العلاقات الدولية ، والحفاظ بذلك على مصداقيتها الذاتية .

وهناك شيء أكيد . فإذا استمر الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعمق وأدى إلى تعزيز قضية السلم والشروط اللازمة لتحقيق الأمن ، فلن يبقى بعد ذلك أي عذر للبلدان أو لمجموعات البلدان التي تحاول حتى الآن ، بدرجات مختلفة من التعمد ، أن تتهرب من التزاماتها التاريخية .

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمصاعف التي لم تحلّ .

ان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، تبين بوضوح بؤس شعب فرض عليه أن يعيش في ظل الاحتلال منذ عقود ، دون أية بشائر سياسية بحل هذه المشكلة . ان عدم اتفاق العرب والاسرائيليين والمشكلة الفلسطينية يعودان إلى دائرة الضوء من جديد ، ويذكران المجتمع الدولي كل يوم تذكيرا قويا واضحا بوجود جرح لم يلتئم بعد في هذه المنطقة الحساسة .

اننا جميعا ندرك تعقد المشكلة التي تواجهنا . ويبحث الجميع ، بما فيهم كل طرف من الاطراف المعنية ، عن طريق للخروج من هذه الحالة . ومن المعروف أيضا بوجه عام ان استخدام تدابير القمع ضد حركة واسعة الانتشار وتلقائية ، أمر لا جدوى من ورائه . ان اسرايل عضو في هذه الجمعية ولها الحق في الوجود ، وهذا أمر يجب الاعتراف به تماما ، كما يجب بالمثل الاعتراف بحقها في أن تعيش في أمن دون اتهامات عدائية بالعنصرية . وبالمثل يجب مساعدة الفلسطينيين والاسرائيليين ، وخاصة الاجيال الشابة منهم ، على الخروج من الحلقة المفرغة للكراهية والمواجهة ، وتشجيعهم على الدخول في حوار وتعاون يمكن أن يفتح آفاقا جديدة للتنمية في سائر أنحاء الشرق الاوسط .

وهناك اقتناع متزايد ، يشارك فيه قطاع عريض جدا من مجتمع الأمم ، بأن عقد مؤتمر دولي للسلم يخضع لقواعد واجراءات مبدعة ومجددة يمكن أن يساعد في التغلب على المشكلات والعقبات التي تقف في طريق إيجاد حل شامل وعادل ودائم للمصراع . لقد رحبنا بقبول الولايات المتحدة من حيث المبدأ فكرة عقد مؤتمر دولي للسلم ، وقدّرنا الاهداف الكامنة وراء الالتزام الشخصي الكريم الذي أبداه وزير الخارجية هولتز عند تقديم خطته للسلم .

انني مقتنع بأن حل المشكلة التي تواجهنا - وهي في جوهرها أن تتمكن جميع بلدان المنطقة بما في ذلك اسرائيل من العيش داخل حدود آمنة معترف بها ، وحقوق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن - هذا الحل لا يسهله دائما أولئك الذين يتخذون مجرد مواقف اعلانية تبقى دائما دون أثر . وأعتقد أن من الضروري أن نبذل جميعا جهدا ايجابيا لتقليل الاختلافات القائمة .

وفي سياق الشرق الاوسط أيضا ننظر باهتمام إلى التطورات التي تحدث في لبنان ، فالاختلافات المؤسسية فيه تنذر بالخطر ، لانها لا تقتصر على تهديد التعايش بين المسيحيين والمسلمين ولكنها تتعدى ذلك إلى تهديد وحدة دولة لبنان ذاتها أيضا . وفي أمريكا الوسطى ، وبعد التقدم المشجع في الحوار الذي أعقب اتفاقات اسكيبولاس ، نلاحظ بقلق شديد ظواهر مزعجة للمتطلب تزيد من صعوبة تحقيق المصالحة العامة التي كنا نرجوها وبالتالي إقامة ذلك "السلم السعيد للجميع" الذي أشار اليه رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في العام الماضي عندما وافقوا ، ضمن أمور أخرى ، على الفكرة المبشرة بالخير المتعلقة بإنشاء برلمان مشترك لأمريكا الوسطى .

تشارك ايطاليا بنشاط في الحوار السياسي القائم بين دول المنطقة وبلدان المجموعة الأوروبية . وتتابع بلدان المجموعة الأوروبية باستمرار وبنشاط جهود السلم الإقليمية ، وتأمل أن تبدي جميع الأطراف تلك الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة كي تعطي لهذه الجهود قوة دفع بناءة ومتجددة .

وتستحق منطقة القرن الأفريقي كذلك اهتمام هذه الجمعية ، نظرا لأن التوترات لا تزال قائمة هناك . ومن سوء الطالع أن هذه التوترات ، بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية الكبرى ، قد جعلت ظروف الحياة في هذه المنطقة عسيرة إلى درجة غير مقبولة بالنسبة لمئات الألوف من البشر . ان الواقعية وروح المصالحة الحقيقية هما العنصران اللذان لتوطيد الاتفاقات التي تبشر بالخير ولكي تترجم إلى واقع تلك الحلول السياسية التي من شأنها أن تعيد السلم إلى هذه المنطقة باعتباره شرطا مسبقا أساسيا لتقدمها الاجتماعي والاقتصادي . وان ايطاليا لتعطي منذ سنوات طويلة الأولوية القصوى

لتعاونها في تنمية هذه المنطقة . ونحن على استعداد للمزيد من تعزيز هذا التعاون إذا سمحت الظروف بذلك . وتولي إيطاليا في هذا الصدد أهمية خاصة للحالة في اريتريا ، حيث يواجه تعاوننا وجهودنا للمساعدة الانسانية صعوبات خاصة ، لها تأثير سلبي على التنمية الطبيعية لهذه الجهود .

وبالنسبة لازمة كمبوتشيا ، توجد مؤشرات على إمكان حدوث تطورات ايجابية ، إذا احترمت الأطراف الالتزامات التي قطعتها على نفسها وتحققت الشروط اللازمة لتكوين اوسع ائتلاف وطني ممكن .

ان تاريخ كوكبنا يتحول باطراد إلى تجربة مشتركة إلى حد بعيد ، تشارك فيها الشعوب والامم والنظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وليس ذلك مجرد قول أجوف في هذا المنعطف ، بل هو على العكس من ذلك له معنى خاص في عالم أصبح يدرك أكثر من أي وقت مضى أخطار التدمير الجماعي التي تؤدي إليها التطورات الضالة في العلم والتكنولوجيا ، ومن ثم فهو يريد بالتالي قبل كل شيء أن يستعيد قيم التضامن والعدالة .

ان مداوات الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار المناخ الجديد للانفتاح المتزايد نحو التفاهم المتبادل والرغبة في البحث بنشاط أكثر عن أرضية مشتركة .

لقد أيدت إيطاليا دائما دور الامم المتحدة في السعي لتحقيق السلم والامن الدوليين . وان نفس وجودنا في مجلس الامن لهو تعبير عن هذه الشواغل ، وهو ينطلق من افتراض أن دور الامين العام يجب أن يتعزز ، وانه ينبغي حث أطراف أي صراع ، بصفة دائمة على أن تتخذ وجهة نظر سلمية في تحقيق مصالحها .

ان النجاحات التي تحرزها الامم المتحدة اليوم تؤكد صحة التعددية وتبين أن علينا جميعا أن نشق في نظام اتفاقات يميز حكم القانون ويحد على نحو متزايد مسن اللجوء إلى الاساليب العنيفة .

ونحن نؤكد في هذا الصدد ايماننا بمبدأ العالمية باعتباره مبدأ أساسيا يجب أن يتميز ويتسع نطاقه حيثما توافرت الظروف المناسبة ، وذلك بالعمل المتسق من جانب

هيئات الأمم المتحدة والدول الاعضاء . ونأمل في هذا السياق أن تستأنف الاتصالات بين شطري كوريا وتؤدي إلى نتائج ايجابية ، حتى يصبح مبدأ العالمية حقيقة بالنسبة لهما .

ويجب أيضا أن نضمن أن الأمم المتحدة في وضع يمكّنها من التغلب على أزمتهما المالية الحالية ، وأن يكون هناك أساس مالي سليم لعمليات صيانة السلم التي تقوم بها والتي نود جميعا أن تتعزز وتتزايد حتى نعطي حياة جديدة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

ولا يمكن لمنظمتنا أن تحصر دورها في رد الفعل إزاء الاحداث ، بل يجب أن تتخذ اجراءات وقائية وأن تنظر إلى الامام حتى تتفهم وترضي المطالب البعيدة المدى لشعوبنا وتلح الاختلالات الصارخة التي لا تزال تفسد العلاقات بين الأمم . وبعبارة أخرى ، يجب أن نستفيد استفادة كاملة من جميع الفرص المتاحة لتحقيق نظام عالمي يكفله حكم القانون واعتبارات العدالة .

ان الطريق إلى تحقيق ذلك محفوف بالعقبات والصعوبات والقيود الثقيلة التي يستلزم التغلب عليها جهود المجتمع الدولي كله . وتشعر شعوبنا شعورا متزايدا الحدة بالحاجة الملحة إلى نوعية حياة أفضل ، وإلى بيئة أكثر سلامة وأوفر حماية ، وإلى تحرر حقيقي من أعداء المجتمع والمدنية ، مثل عبء الدين الثقيل على بعض البلدان وأزمات الغذاء المتكررة ، وتلوث الجو والمحيطات ، وأشار التحول الحضري الزائد ، وانتاج المخدرات واستعمالها .

والواقع انه لم يفعل شيء يذكر لمكافحة هذه الشرور . وتمثل في ذهني بوجه خاص الابعاد المروعة لظاهرة المخدرات التي تقوض أسس مجتمعنا وتدمر شبابنا الذين هم أملنا في المستقبل .

وينبغي لنا أن نتصدى لانتاج المخدرات عن طريق الاضطلاع ببرامج مناسبة لمساعدة البلدان المنتجة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أن تستبدل النباتات المخدرة بزراعة محاصيل أخرى . فلنكافح تهريب المخدرات بزيادة التعاون بين سلطات القضاء والشرطة وبوضع تدابير للمراقبة المالية يتفق عليها دوليا تقضي بتجميد ومصادرة إيرادات المهربين . وأخيرا وربما يأتي ذلك في المقام الاول ، لا بد من محاربة الاستهلاك غير المشروع باتخاذ كل ما يلزم من تدابير وقائية تتمثل في توعية الرأي العام وإرفاق احساسه باستغلال ما لدى وسائل الإعلام من امكانيات ضخمة والاستخدام الحثيث لمرافق الدراسة والتسلية والاضطلاع ببرامج علاج ونقاهاة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم .

وقد أصبح للتعاون الدولي في مجال مكافحة استعمال المخدرات أهمية زائدة لا سيما وأن تلك الظاهرة تمتد الآن لمجتمع الأمم بأسره ، وإن كان بدرجات متفاوتة ، ولكن ما من بلد يستطيع الزعم بأنه لم يُصَب بها . انها آفة نعاني منها جميعا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب وواجبنا جميعا أن نعمل بعزيمة وتصميم على التخلص منها .

ولا بد أيضا من إيلاء اهتمام للناتج الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية المترتبة على عملية التحضير . إذ تغيد التقديرات أن نصف سكان العالم في القرن الحادي والعشرين سيتكدي في المدن الضخمة وأن تلك الظاهرة ستتمس بوجه خاص البلدان النامية .

ولئن كان من السهل أن نتصور الاثار التي يمكن أن تترتب على تكدي السكان في المدن ، فمن الصعب أن نحدد استنادا إلى المستوى الراهن لمعارفنا وسائل العلاج الكفيلة بتخفيف حدة أوجه الاختلال تلك ولو جزئيا . وربما أمكن في هذا المجال

التعميل على التعاون بين العلماء في سياق يزداد فيه العلم انفتاحا متخطيا الحواجز العقائدية ليكون أداة للتقدم العالمي لا للتنافس بين الامم . وتتوافر أيضا فرص كثيرة لتشجيع التعاون الدولي وتنميته في مجال تحسين نوعية الحياة . ولما كانت الامم المتحدة تتصف ، تحديدا ، بطابع عالمي فلا يسعها أن تغفل هذه التحديات الجديدة . بل على النقيض ، ينبغي لها أن تستعد للتصدي لها بأسلوب مقنع وملائم .

ولا يتسع المجال الآن لذكر السبل الواجب انتهاجها . بيد أننا كي نتصدي أو - إن أمكن - نتفادى الكوارث الطبيعية الكبرى . وتحضرنى على سبيل المثال الحالة في منطقة الساحل - قد يجدر بنا النظر في إنشاء قوة دائمة ومتعددة العناصر للتدخل السريع توضع تحت تصرف الامين العام . فإنشاء مثل هذه القوة من شأنه أن يؤدي إلى الجمع بين بعض الأنشطة التي تم الاضطلاع بها جزئيا على نحو مرضي وأن يؤكد الدور العالمي للأمم المتحدة التي ينظر إليها باعتبارها القوة المحركة للتضامن الانساني . وإنه ليكون من قبيل الإفراط في الاعتداد بالذات لو أني تكهنت بما سيكون عليه مستقبلنا على وجه التحديد وبهيكل مجتمعنا على الصعيد العالمي .

بيد أن الروح التي حدث واضعي ميثاق سان فرانسيسكو ما زالت على عنفوانها فيما يتعلق بالرغبة في أن تشكل الامم المتحدة وآلياتها عنصرا من عناصر التحول العميق في العلاقات بين الدول . والواقع ان تحقيق التآلف والتخلص من الريبة وعدم الثقة لتحل محلها علاقات التعاون بين شعوب تتباين ثقافتها ونظمها تباينا شديدا هي أمور لا تتأتى إلا على يد هيئة فريدة من نوعها .

وقد حان الوقت كي نشرع في تنفيذ هذا المشروع ، إذ لا بد أن ندرك أن المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة لم تكن لترسخ في مناخ شبيه بما عشنا فيه حتى عهد قريب ، مناخ مشغل بالتوترات الشديدة بين أكبر دولتين . فهل يمكن أن تتيسر عملية إعادة النظر التي تشهدها العلاقات بين الوكالات المتحدة والاتحاد السوفياتي بلوغ تلك الاهداف . ان الرد القاطع بالإيجاب على هذا ليكون ، في رأبي ، ضربا من

التكهنات المحفوفة بالمخاطر . وعلى ذلك يجدر بنا الاكتفاء بملاحظة أنه تتوافر حاليا الظروف المواتية للتغيير وأن العناصر اللازمة لإحداث هذا التطور تدمو بهدوء وإن كانت لم تظهر بعد بوضوح وعلى الوجه الاكمل .

وإذ نقترب من العام ٢٠٠٠ ، يبدو أن أقرب الافتراضات إلى الواقع هو قيام نظام أكثر توازنا واستلهاما لمبادئ العدل . ولعل هذا يكون أمرا محتوما إذا صدقت تعاليم أفلاطون القائلة بأن كل فرد أو دولة تفتقر إلى العدل تحوي في كيانها جرثومة دمارها . وهذا ينطبق على الانسانية جمعاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥